OPEN ACCESS
Received: 19/11/2024
Accepted: 15/02/2025

مجلة الآداب

Narrators Judged as discredited and endorsed in Abu Dawood Al-Sijistani's *Sunan* and not in Abu Ubaid Al-Ajuri's *Inquiries*: A Comparative Critical Study

Dr. Munira Jabran Hadi Al-Qahtani *
mjhadi@kku.edu.sa

Abstract:

This study focuses on the principles of discrediting and endorsement in Abu Dawood's *Sunan*, highlighting narrators he evaluated as weak or reliable but not addressed in Abu Ubaid Al-Ajuri's *Inquiries*, showcasing whether Abu Dawood's evaluations align with or diverge from those of other scholars. The study consists of an introduction, three sections, and a conclusion. The introduction explores Abu Dawood's role among prominent critics and the sources of his critiques and validations. Section one addresses narrators explicitly endorsed in Abu Dawood's *Sunan*. Section two examines narrators discredited in Abu Dawood's *Sunan* but not referenced in Al-Ajuri's *Inquiries*. Section three investigates narrators both criticized and validated in Abu Dawood's *Sunan*, not in Al-Ajuri's *Inquiries*. Results revealed that, unlike Al-Ajuri's *Inquiries,* Abu Dawood evaluated seventeen narrators as weak or reliable in his *Sunan,* with his judgments consistently aligning with those of other critics. Findings also showed that most of Abu Dawood's evaluations in this study were also documented in the *Inquiries*, except for the terms (unknown) and (not well-known), which were absent. Abu Dawood's *Sunan* preserved his assessments of narrators from Mecca, Medina, Yemen, Kufa, and Basra, unlike Al-Ajuri's *Inquiries*.

Keywords: Discrediting and endorsement, Hadith Narrators, Prophetic Hadith, Abu Dawood.

*Assistant Professor of Sunnah and Its Sciences, Department of Islamic Studies, College of Arts and Sciences, Khamis Mushait, King Khalid University, Saudi Arabia.

Cite this article as: al-Qahtani, M. J. H. (2025). Narrators Judged as discredited and endorsed in Abu Dawood Al-Sijistani's *Sunan* and not in Abu Ubaid Al-Ajuri's *Inquiries*: A Comparative Critical Study, *Journal of Arts, 13*(1), 788 -825.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

مجلة الآداب

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 19/ 11/ 2024
تاريخ القبول:15/ 02/ 2025

الرواة الذين حكم عليهم أبو داود السِّجِسْتَانِي في سننه جرحًا أو تعديلًا وليسوا في سؤالات أبي عُبيد الآجُرِّي: دراسة نقدية مقارنة

د. منيره بنت جبران بن هادي القحطاني *
mjhadi@kku.edu.sa

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز جانب الجرح والتعديل في سنن أبي داود بجمع الرواة الذين حكم عليهم جرحًا أو تعديلًا وليسوا في السؤالات، ودراسة أحوالهم، وبيان مدى موافقته أو مخالفته للنقاد، وقسم البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، ونتائج، التمهيد: مكانة أبي داود بين الأئمة النقاد، ومصادر أقواله في الجرح والتعديل، المبحث الأول: الرواة الذين أطلق عليهم أبو داود في سننه حكمًا يفيد التعديل، وليسوا في سؤالات الآجُرِّي، المبحث الثاني: الرواة الذين أطلق عليهم أبو داود في سننه حكمًا يفيد الجرح، وليسوا في سؤالات الآجُرِّي، المبحث الثالث: الرواة الذين أطلق عليهم أبو داود في سننه حكمًا يتجاذبه الجرح والتعديل، وليسوا في سؤالات الآجُرِّي، وهو حكم واحد "شيخ". ومن النتائج: بلغ عدد الرواة الذين حكم عليهم أبو داود في سننه جرحًا أو تعديلًا وليسوا في السؤالات سبعة عشر راويًا، وقد وافق أبو داود النقاد في حكمهم على الرواة، ولم ينفرد في شيء من أحكامه عنهم، وتبيَّن بعد الاستقراء أن أحكامه على الرواة في هذا البحث ذُكرت أيضًا في السؤالات ما عدا "مجهول"، و"ليس بالمعروف" فلم يذكرهما في السؤالات، كما حفظتْ لنا سنن أبي داود أحكامًا له في رواةٍ من أهل مكة، والمدينة، واليمن، وجميع أهل هذه البلدان في الأجزاء المفقودة من السؤالات، ورواة لم يُذكروا في بلدانهم المذكورة في السؤالات، وهم مِن أهل الكوفة، والبصرة.

الكلمات المفتاحية: الجرح والتعديل، رواة الحديث، الحديث النبوي، أبو داود.

* أستاذ السُّنّة وعلومها المساعد - قسم الدراسات الإسلامية- كلية العلوم والآداب "خميس مشيط"، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: القحطاني، م. ب. ج. ب. هـ. (2025). الرواة الذين حكم عليهم أبو داود السِّجِسْتَانِي في سننه جرحًا أو تعديلًا وليسوا في سؤالات أبي عُبيد الآجُرِّي: دراسة نقدية مقارنة، *مجلة الآداب*،*13* (1)، 788-825.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فإن لسنن أبي داود مكانةً عليَّةً عند أهل العلم عمومًا والمحدثين خصوصًا، حيث حوتْ السنن أنواعًا من علوم الحديث، ومنها الجرح والتعديل فحَفظتْ لنا بعض أقوال أبي داود في الجرح والتعديل التي لم نقف عليها إلا في السنن؛ لذا آثرتُ بحث هذا الموضوع وسميته:" الرواة الذين حكم عليهم أبو داود السِّجِسْتَاني في سننه جرحًا أو تعديلًا وليسوا في سؤالات أبي عُبيد الآجُرِّي، دراسة نقدية مقارنة".

أهمية البحث، وأسباب اختياره:

1- أن هذا الموضوع يتعلق بعلم الجرح والتعديل الذي هو مِن أدق علوم الحديث وأجلها قدرًا.

2- المكانة الحديثية لأبي داود وسننه، فهو من أئمة الجرح والتعديل، وقد أَودعَ أحكامًا على الرواة في السنن، ليسوا في سؤالات الآجُرِّي له، الذي يعد المصدر الأساسي في حفظ أقوال أبي داود في الرجال.

3- حفظتْ لنا سنن أبي داود أحكامًا له على رواة في الأجزاء المفقودة من السؤالات كالمكيين والمدنيين[1].

4- لم أجدْ مَن أفرد هذا الموضوع في سنن أبي داود بالبحث والدراسة.

إشكالية البحث، وأسئلته:

تتمثل إشكالية البحث في كون سؤالات الآجُرِّي لأبي داود المصدر الأساسي في نقل أقوال أبي داود في الجرح والتعديل، ولكن يوجد رجال حكم عليهم في السنن وليسوا في السؤالات.

ويمكن حل إشكالية البحث هذه بالجواب عن أسئلته التالية:

1/كم عدد الرواة الذين حكم عليهم أبو داود في سننه وليسوا في سؤالات الآجُرِّي؟

2/ما مصطلحات الجرح والتعديل التي أطلقها أبو داود في الرواة الذين حكم عليهم في سننه وليسوا في سؤالات الآجُرِّي؟

3/هل توجد مصطلحات في الجرح والتعديل انفردت بها السنن عن سؤالات الآجُرِّي؟

4/ما مدى موافقة أو مخالفة أبي داود للنقاد في هؤلاء الرواة محل الدراسة؟

أهداف البحث:

1- إبراز جانب الجرح والتعديل في سنن أبي داود.

2- جَمْعُ الرواة الذين حكم عليهم أبو داود في سننه جرحًا أو تعديلًا، وليسوا في سؤالات الآجُرِّي، ودراسة أحوالهم.

3- بيان مدى موافقة أو مخالفة أبي داود للنقاد في هؤلاء الرواة محل الدراسة.

حدود البحث:

جَمْعُ الرواة الذين حكم عليهم أبو داود في سننه جرحًا أو تعديلًا وليسوا في سؤالات الآجُرِّي، ودراسة أحوالهم جرحًا وتعديلًا.

الدراسات السابقة:

بعد البحث وسؤال المختصين لم أقف على دراسة علمية سابقة بحثتْ هذا الموضوع.

وإنما وقفتُ على أبحاث عامة متعلقة بجهود أبي داود في علم الحديث، والجرح والتعديل سواء في سننه أو سؤالات الآجُرِّي، وهي:

-أبو داود السجستاني ومنهجه في علم الحديث، الصادق مرشيد، إشراف: د. عبدالله الوصيف، رسالة دكتوراه، الجامعة التونسية، 1409هـ.

-الرواة الذين جرحهم أبو داود وأخرج لهم في السنن دون أن يبين ضعفهم، د. محمد الحوري، مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، (م6)، (ع1)، 2012م.

-الرواة الذين قال عنهم أبو داود" ما سمعت إلا خيرًا" أو كلمة نحوها، في سؤالات الآجري لأبي داود، حور النساء بنت عبدالله، مجلة الباحة للعلوم الإنسانية، (م9)، (ع 34)، 2023م.

-أثر كتب السؤالات في التعريف بالراوي، سؤالات الآجري لأبي داود السجستاني أنموذجًا، فايزة زيد، ود.محمد الحوري، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، (م15)، (ع2)، 1441هـ.

وجميع هذه الأبحاث سابقة الذكر قد طالعتُها جميعًا، وهي خارج حدود بحثي، وليس فيها راوٍ من الرواة المذكورين في بحثي هذا.

-أبو داود السجستاني وأثره في علم الحديث، معوض العوفي، إشراف: أ. السيد أحمد، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز، 1400هـ.

وهذا البحث أيضًا خارج حدود بحثي، إلا أنه ذكر راويًا واحدًا من الرواة محل الدراسة، وهو: الحارث بن وَجِيْه البصري[2].

-المتروكون والمجهولون ومروياتهم في سنن أبي داود السجستاني، محمد الأندونيسي، إشراف: د. محمد المصري، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز، 1396هـ.

وهذا البحث أيضًا خارج حدود بحثي، إلا أنه ذكر فيه راويين من الرواة محل الدراسة في بحثي، وهما: عبدالله بن إبراهيم المدني[3]، وأبو المُهَزِّم[4].

-مَن قال عنه أبو داود ضعيف في سننه، د. بيداء فرحان، جامعة بغداد، مجلة كلية العلوم الإسلامية، (ع71)، 1444هـ.

وهذا البحث أيضًا خارج حدود بحثي، إلا أنه ذُكر فيه ثلاثة رواة من الرواة محل الدراسة في بحثي، وهم: الفضل بن دَلْهَم[5]، ومسلم بن خالد الزَّنْجي[6]، وأبو المُهَزِّم [7].

وبعد مطالعة البحث وجدتُ الباحثة -بارك الله فيها- في ترجمة الفضل بن دَلْهَم أحالت على سؤالات الآجري بتحقيق العُمري، إلا أنه وهم، فالفضل بن دَلْهم لم يُذكر في سؤالات الآجري، وإنما جاء ذكره في مقدمة المحقق عندما تكلم عن موقف أبي داود من أهل الابتداع[8].

كما أن الفضل بن دَلْهم، ومسلم بن خالد الزَّنْجي، مختلف فيهما، ولم تدرسهما دراسة الرواة المختلف فيهم.

-الرواة الذين تكلم فيهم الإمام أبو داود السجستاني وأخرج لهم البخاري في صحيحه، دراسة تطبيقية، إسراء مسعود، رسالة ماجستير، إشراف: د.محمد رضوان، الجامعة الإسلامية بغزة، 2018م.

وهذا البحث خارج حدود بحثي، إلا أنه ذُكر فيه راوٍ واحدٌ من الرواة محل الدراسة في بحثي وهو: علقمة بن مَرْثد[9].

والخلاصة أن جميع الأبحاث خارج حدود بحثي، ومجموع ما ذُكر من الرواة الذين اشتركوا مع الرواة محل الدراسة في بحثي (5) خمسة رواة، وأضفتُ عليهم مزيد تحرير في حال الرواة، ومدى موافقة أو مخالفة أبي داود للنقاد، وبقي (12) اثنا عشر راويًا لم يُذكروا في هذه الأبحاث.

***منهج البحث وإجراءاته:**

المنهج المتبع هو المنهج الاستقرائي، والنقدي، والاستنباطي.

إجراءات البحث:

-الاستقراء التام لسنن أبي داود، واعتمدتُ في ذلك على طبعة دار السلام، وفي سؤالات الآجُرِّي على طبعة مؤسسة الريان، تحقيق البستوي.

-جمعتُ الرواة الذين حكم عليهم أبو داود في سننه جرحًا أو تعديلًا إذْ هم محل الدراسة، وأعرضتُ عن كلامه فيما يتعلق بالتعريف بالراوي أو بيان اسمه أو نسبه أو وصفه وما شابه ذلك, مما هو خارج عن الجرح والتعديل.

- قارنتُ الرواة الذين حكم عليهم أبو داود في سننه جرحًا أو تعديلًا -وعددهم (25) راويًا-، مع سؤالات الآجُرِّي له، فتبيَّن أنهما اشتركا في ثمانية (8) رواة، وزادت سنن أبي داود على السؤالات بسبعة عشر (17) راويًا[10]، وهي محل الدراسة في هذا البحث.

-جعلتُ أمام كل راوٍ ترقيمين هكذا (1/1) الرقم الأول الخاص بالمطلب، والرقم الثاني بالرواة عمومًا في البحث.

-ابتدأتُ بنقل حُكمِ أبي داود على الراوي، محيلة على موضعه في السنن في الحاشية.

- ترجمتُ للرواة، فذكرتُ في كل ترجمة اسم الراوي ونسبه وكنيته-إن وجدت-، والشيوخ والتلاميذ إذا دعتْ الحاجة إليها في الترجمة.

-استقصيتُ أقوال النقاد في الراوي مِن كتب التراجم والتواريخ، مرتبةً أقوال النقاد حسب وفياتهم، مع توثيق كل قول من مصدره الذي ورد فيه.

-ذكرتُ وفاة الرواة في حال الوقوف عليها، فإن لم أجد ذكرتُ الطبقة عند ابن حجر.

- بينتُ الخلاصة في حال كل راوٍ، ومدى موافقة أو مخالفة النقاد لأبي داود.

- وإذا كان الراوي الذي حكم عليه أبو داود في سننه قد خُدِم في بحث محكم باسم الراوي، أو ذُكر في الدراسات السابقة للبحث[11]، فإني أذكر الخلاصة في حال الراوي دون ذكر أقوال النقاد في الراوي؛ إلا إذا دعت الحاجة لذكر كلام بعضهم, فأذكره في الخلاصة وأحيل على قول الناقد مستقلًا، واكتفي بالإحالة في ترجمته على تهذيب الكمال للمزي، والتقريب، وتهذيب التهذيب كلاهما لابن حجر، والبحث الذي ذُكر فيه.

-ضبطتُ ما يحتاج لضبط من الأسماء والأنساب، وعرَّفتُ بما يحتاج من الأنساب مقتصرةً في الإحالة على كتاب الأنساب للسمعاني.

-رتبتُ الكتب حسب الوفيات، فإن كان لمصنِّف واحد أكثر من كتاب رتبتُها حسب حروف الهجاء.

-لا أخرج الأحاديث التي ورد فيها ذكر الرواة محل الدراسة؛ لأن هذا خارج مقصود البحث، إلا إذا دعت الترجمة لذلك، مكتفيةً بالتخريج من الكتب الستة أو أحدها.

خطة البحث:

قسمتُ البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، ثم فهرس أهم المصادر والمراجع.

المقدمة.

التمهيد: مكانة أبي داود بين الأئمة النقاد، ومصادر أقواله في الجرح والتعديل باختصار.

المبحث الأول: الرواة الذين أطلق عليهم أبو داود في سننه حكمًا يفيد التعديل، وليسوا في سؤالات الآجُرِّي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الرواة الذين قال فيهم أبو داود في سننه (ثقة)، وليسوا في سؤالات الآجُرِّي.

المطلب الثاني: الرواة الذين قال فيهم أبو داود في سننه (معروف)، و(رجل صالح)، وليسوا في سؤالات الآجُرِّي.

المبحث الثاني: الرواة الذين أطلق عليهم أبو داود في سننه حكمًا يفيد الجرح، وليسوا في سؤالات الآجُرِّي، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الرواة الذين قال فيهم أبو داود في سننه (ضعيف)، وليسوا في سؤالات الآجُرِّي.

المطلب الثاني: الرواة الذين قال فيهم أبو داود في سننه (ليس بالحافظ)، وليسوا في سؤالات الآجُرِّي.

المطلب الثالث: الرواة الذين قال فيهم أبو داود في سننه (مرجئ)، وليسوا في سؤالات الآجُرِّي.

المطلب الرابع: الرواة الذين قال فيهم أبو داود في سننه (مجهول)، و(لا يعرف)، و(ليس بمعروف)، وليسوا في سؤالات الآجُرِّي.

المبحث الثالث: الرواة الذين أطلق عليهم أبو داود في سننه حكمًا يتجاذبه الجرح و التعديل، وليسوا في سؤالات الآجُرِّي، وهو حكم واحد "شيخ".

الخاتمة، وفيها أهم النتائج، والتوصيات.

فهرس أهم المصادر والمراجع.

التمهيد:

مكانة أبي داود بين الأئمة النقاد، ومصادر أقواله في الجرح والتعديل باختصار

اتفق المحدثون وأهل العلم على علو كعب أبي داود رحمه الله تعالى في فقه الحديث وعلله، وسعة معرفته بأحوال الرجال، قال أبو بكر الخَلَّال: "أبو داود الإمام المُقَدَّمُ في زمانه، رَجُلٌ لَم يَسْبِقْهُ إلى مَعْرِفَتِه بتخريج العلوم، وبَصَرِه بمواضعه أحدٌ في زمانه، رَجُلٌ وَرِعٌ مُقَدَّم"[12]، وقال ابن حبان: " أبو داود أحد أئمة الدُّنيا فِقْهًا وعلمًا وحفظًا، ونُسْكًا ووَرَعًا وإِتْقَانًا، جمعَ وصَنَّف وذَبَّ عن السُّنَن، وقَمعَ من خالفها وانتحل ضدَّها"[13]، وقال النووي:"اتفق العلماء على الثناء على أبي داود، ووصفِه بالحفظ التام، والعلم الوافر، والإتقان، والورَع، والدين، والفهم الثاقب في الحديث وغيره"[14]، وقال الحاكم: "إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة"[15].

وكان أبو داود من أهل النقد المعتبرين وله أحكامه الخاصة على الرجال، فذكره ابن حبان ضمن أئمة الجرح والتعديل[16]، والذهبي في الطبقة الخامسة فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل[17]، والسخاوي في المتكلمين في الرجال[18].

ومصادر أقواله في الجرح والتعديل كتاباه السنن، وسؤالات أبي عُبيد محمد بن علي بن عثمان الآجُرِّي[19] له، وهما شاهدان له بذلك، وعلى إمامته في هذا الشأن، قال إبراهيم الحربي -لما صنف أبو داود السنن-: " أُلين لأبي داود الحديث كما أُلين لداود الحديد"[20].

كما أن كتاب السؤالات مِن أوسع كتب السؤالات وأكثرها مادة علمية، وكان أصلًا في نقل أقوال أبي داود في علم الرجال، فنقل عنه الخطيب البغدادي، والمزي، والذهبي، وابن حجر، وهؤلاء أئمة النقد في عصورهم[21]، قال الخطابي: "وقد كان رحمه الله في زمانه يراجَع في الجرح والتعديل ويدوَّن كلامه ويعوَّل عليه غاية التعويل، وعندي من ذلك سؤالاتٌ في غاية الجودة مفيدة ممتعة،...ومن جملتها ما رواه عنه أبو عبيد الآجُرِّي..."[22].

وقال ابن كثير:" ولأبي عُبيد الآجُرِّي عنه أسئلة في الجرح والتعديل، والتصحيح والتعليل، كتاب مفيد"[23].

وسؤالات الآجُرِّي لأبي داود لم تكن مقتصرة على رجال الكتب الستة[24] بل عامة في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم، ومازالت أجزاء منه مفقودة[25]، وفي هذا البحث أسلط الضوء على الرواة الذين حكم عليهم أبو داود السِّجِسْتَانِي في سننه جرحًا أو تعديلًا وليسوا في سؤالات الآجُرِّي.

المبحث الأول: الرواة الذين أطلق عليهم أبو داود في سننه حكمًا يفيد التعديل، وليسوا في سؤالات الآجُرِّي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الرواة الذين قال فيهم أبو داود في سننه (ثقة)، وليسوا في سؤالات الآجُرِّي.

(1/1)-زياد أبو يحيى الكوفي:

قال أبو داود:(أبو يحيى: اسمه زياد[26]، كوفي، ثقة)[27].

***الترجمة**[28]:هو زياد أبو يحيى القرشي المكي[29]، ويقال:الكوفي، الأعرج، مولى قيس بن مَخْرَمة، ويقال: مولى الأنصار، ويُقال: مولى ثَقيف[30]، مشهور بكنيته.

***أقوال النقاد فيه**: وثقه ابن معين[31]، وأبو زرعة[32]، وأبو داود، زاد ابن معين: "وهو مكي، ليس به بأس"، وزاد أبو داود، والعيني[33]:" كوفي"، وذكره ابن حبان في الثقات[34]، وقال ابن حجر: "ثقة"[35]، من الثالثة-أي بعد المائة-، (د س).

***الخلاصة في حاله، وبيان مدى موافقة أو مخالفة أبي داود للنقاد:** ثقة، لم أقف على أحد جرحه، ووافق أبو داود الأئمة في توثيقه.

(2/2) - مُهَنَّا أبو شِبْل البصري:

قال أبو داود: (مُهَنَّا ثقة، بصري[36])[37].

***الترجمة**[38]: هو مُهَنَّا[39]بن عبدالحميد، أبو شِبْل، ويقال : أبو سهل البصري.

روى عن: حماد بن سلمة. وروى عنه: الإمام أحمد، وعلي بن مسلم الطُّوْسِي، وغيرهما.

***أقوال النقاد فيه:** وثقه يحيى القطان[40]، وعلي بن مسلم الطُّوْسِي[41]، وأبو داود. قال أبو حاتم: "مجهول"[42]، وقال ابن حبان: "شيخ من أهل البصرة"[43]، واختلف قول الذهبي فيه، ففي الكاشف وثقه[44]، وفي المقتنى قال: "وُثِّق"[45]، وفي الديوان جهَّله[46]، وفي المغني[47]وميزان الاعتدال[48] قال: "مجهول، قلت-الذهبي-: قد حدث عنه غير واحد[49]"، واختار ابن حجر توثيقه فقال: "ثقة"[50]، من كبار العاشرة- أي بعد المائتين-، (د عس[51]).

***الخلاصة في حاله، وبيان مدى موافقة أو مخالفة أبي داود للنقاد:** ثقة، وقد وافق أبو داود في توثيقه يحيى القطان، وعلي بن مسلم الطُّوْسِي، أما قول أبي حاتم " مجهول" فلا يسلم بذلك؛ لأنه روى عنه جمع من الأئمة أحمد ابن حنبل وإسحاق بن منصور الكَوْسَج، وبُنْدَار، ونصر بن علي الطُّوْسِي، وقال الذهبي: "روى عنه جماعة"، وقد وثقه أئمة كما سبق بيانه، واختار توثيقه ابن حجر في التقريب، ورمز له ابن حجر في اللسان بـ(صح) إشارة إلى أنه ممن تكلم فيه بلا حجة[52]، وأما الذهبي فيظهر لي أنه لم يتحرر حاله عنده، حيث اختلف قوله فيه توثيقًا وتجهيلًا.

المطلب الثاني: الرواة الذين قال فيهم أبو داود في سننه (معروف)، و(رجل صالح)، وليسوا في سؤالات الآجُرِّي.

(3/1)- أبو الحسن الهاشمي:

قال أبو داود:(أبو الحسن هذا روى عنه الزهري[53]، قال الزهري: وكان من الفقهاء[54]، روى الزهري عن أبي الحسن أحاديث، -قال أبو داود-:أبو الحسن معروف، وليس العمل على هذا الحديث[55])[56].

***الترجمة**[57]: هو أبو الحسن مولى عبدالله بن الحارث بن نوفل الهاشمي[58][59].

***أقوال النقاد فيه:** وثقه أبو زرعة[60] وأبو حاتم الرازيان[61]، وزاد أبو زرعة: "مدني". قال عبدالرزاق: قال ابن المبارك لمعمر: "مَن أبو الحسن هذا؟ لقد تحمَّل صخرة عظيمة[62]"[63]. قال الزهري:" وكان من قدماء موالي قريش، وأهل العلم منهم والصلاح"[64].

قال أحمد ابن حنبل[65]، وأبو داود: " معروف". وقال ابن عبدالبر: "اتفقوا على أنه ثقة"[66]. وقال الذهبي في المغني: "لا يعرف"[67]، وقال ابن حجر: "مقبول"[68]، من الرابعة-أي بعد المائة-[69] (م د س ق)[70].

***الخلاصة في حاله، وبيان مدى موافقة أو مخالفة أبي داود للنقاد:** ثقة، قال ابن عبد البر: "اتفقوا على أنه ثقة"، ووصفه الزهري بأنه من أهل العلم والصلاح، وأما قول أبي داود: "معروف"، فقد وافق شيخه الإمام أحمد، وقوله: "ليس العمل على هذا الحديث"، فقد وافق أبو داود ابن المبارك في قوله:" لقد تحمَّل صخرة عظيمة".

وأما قول الذهبي في المغني: "لا يعرف"، فيرد عليه بقول الإمام أحمد، وأبي داود: " معروف"، وقد يكون مقصد الذهبي كما قال ابن ناصر الدمشقي:" أبو حسن لا يعرف اسمه، وهو مولى عبدالله بن الحارث بن نَوْفَل، روى عنه الزُّهْرِي"[71].

(4/2)- قَعْنَب التميمي الكوفي:

قال أبو داود: (كان قَعْنَب رجلًا صالحًا، وكان ابن أبي ليلى أراد قَعْنَبًا على القضاء فأبى عليه، وقال: أنا أريد الحاجة بدرهم فأستعين عليها برجل، قال: وأيُّنا لا يستعين في حاجته، قال: أخرجوني حتى أنظر فأُخرِجَ، فتوارى، قال سفيان: بينما هو متوارٍ إذ وقع عليه البيت، فمات)[72].

***الترجمة**[73]: هو قَعْنَب[74] التميمي[75] الكوفي[76].

روى عن: علقمة بن مَرْثد، وأبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود. وروى عنه: ابن عيينة، ويزيد بن عبدالعزيز.

***أقوال النقاد فيه:** قال ابن عيينة: "كان ثقة رِضًا خيارًا"[77]، وقال أيضًا: " وكان قَعْنَب قد دعاه والٍ فولَّاه القضاء فأبى عليه، فلم يزل به حتى قَبِل، فلما خرج من عنده بعهده رمى به وتوارى"[78].

وقال عبدالله بن أحمد: قلت ليحيى: ابن عُيينة، عن قَعْنَب؟ فقال: رجلٌ من أهل الكوفة. وقال:حدثني أبي قال: ثنا ابن عُيَيْنَة، قال قلت لابن أبي ليلى: إنَّ قعنبًا مِن أمره لَو أَرَادَ أَن يشتري بدرهم شيئًا لاستعان عَلَيْه، قال لي: وأيُّنا لَا يَسْتَعِين، فَلم أجد لَهُ عِنْده فرجًا، قال سفيان: قال قعنب: فأتى إِلَيّ، قال: ثمَّ اختفى في بيت فوقع عليه البيت، قال سفيان: وَأعْطى عمر بن سعيد عَهده فَوَضعه عِنْده، ذكر سفيان كُله، فقال: وفرَّ[79].

وقال أبو داود: "كان رجلًا صالحًا، كان ابن أبي ليلى أراده على القضاء فأبى عليه..". وذكره ابن حبان في كتاب الثقات[80]. قال ابن حجر: "صدوق"، من السادسة –أي بعد المائة-، (م د س)[81].

***الخلاصة في حاله، وبيان مدى موافقة أو مخالفة أبي داود للنقاد:** ثقة، ووافق أبو داود النقاد على الحكم بصلاحه، وأنه ممَّن طُلِبَ للقضاء فأبى كما ذكر أبو داود: "كان رجلًا صالحًا[82]، كان ابن أبي ليلى أراده على القضاء فأبى عليه.."، ولم أقف على جرح فيه، ولم أجد لابن حجر سلفًا في قوله: "صدوق"، واختار توثيقه الشيخ محمد علي الأثيوبي فقال: " ثقة"[83].

المبحث الثاني: الرواة الذين أطلق عليهم أبو داود في سننه حكمًا يفيد الجرح، وليسوا في سؤالات الآجُرِّي، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الرواة الذين قال فيهم أبو داود في سننه (ضعيف)، وليسوا في سؤالات الآجُرِّي.

(5/1)- الحارث بن وَجِيْه البصري:

قال أبو داود:(الحارث بن وَجِيْه حديثه منكر[84]، وهو ضعيف)[85].

***الترجمة**[86]:هو الحارث بن وَجِيْه[87]، ويقال: الحارث بن وَجْبَة[88] الرَّاسِبِي[89]، أبو محمد البصري[90].

من الثامنة-أي بعد المائة-[91]، (د ت ق).

***الخلاصة في حاله**[92]، **وبيان مدى موافقة أو مخالفة أبي داود للنقاد:** ضعيف[93]، وافق أبو داود النقاد في تضعيفه، ونَصَّ أبو داود على ضعف الحارث بن وَجِيه، ونكارة حديثه، وقد قال في رسالته لأهل مكة: " وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر[94]، وليس على نحوه في الباب غيره"[95]، ويقصد بالنكارة هنا تفرد الضعيف[96]. والحديث تفرد به الحارث، قال البزار: "ولا نعلم أَسندَ مالك، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة ﷺ، إلا هذا الحديث، ولا نعلم رواه عن مالك إلا الحارث بن وَجِيه"[97]، وقال ابن القيسراني: "غريب من حديث محمد عنه، تفرد به مالك بن دينار، وعنه الحارث بن وَجِيه"[98]، وقال البيهقي: "تفرد به هكذا الحارث بن وَجِيه"[99]، وقال ابن الجوزي: " تفرد به الحارث عن مالك مرفوعًا..."[100]، وقال الذهبي: "وللحارث أحاديث، وله فرد حديث وهو: "تحت كل شعرة جنابة"[101].

(6/2)- مسلم بن خالد الزَّنْجي:

قال أبو داود:(...مسلم بن خالد، ضعيف)[102].

***الترجمة**[103]:هو مسلم بن خالد بن قَرْقَرة القرشي، أبو خالد المكي[104] المعروف بالزَّنْجي[105].

(ت179هـ) أو بعدها، وله ثمانون سنة، (د ق).

***الخلاصة في حاله**[106]، **وبيان مدى موافقة أو مخالفة أبي داود للنقاد:** ضعيف، يعتبر بحديثه، ولا يحتج به إذا انفرد لسوء حفظه، قال الدارقطني[107]، وابن القطان[108]: "سيئ الحفظ"، وقال ابن كثير:" تكلموا فيه لسوء حفظه"[109]، ووافق أبو داود في تضعيفه من النقاد ابنَ معين[110]، وتبعه النسائي[111]، والعقيلي[112]، والذهبي[113]، وسبب ضعفه كثرة غلطه، والخطأ، قال ابن سعد[114]، وابن الجوزي[115]:" كان كثير الغلط، والخطأ في حديثه"، وزاد ابن سعد:" وكان في هديه نِعم الرجل، ولكنه كان يغلط"، وقال أبو داود: "لكثرة غلطه"[116]، وقال ابن حبان:" يخطئ أحيانًا"[117]. وسيئ الحفظ تُرادِفُ كثير الغلط والخطأ[118].

(7/3)- أبو المُهَزِّم البصري:

قال اللؤلؤي: سمعت أبا داود يقول:(أبو المُهَزِّم، ضعيف...)[119].

***الترجمة**[120]:هو أبو المُهَزِّم[121] التميمي البصري[122]، اسمه: يزيد، وقيل: عبدالرحمن بن سفيان، مشهور بكنيته[123].

من الثالثة –أي بعد المائة-، (د ت ق).

***الخلاصة في حاله**[124]، **وبيان مدى موافقة أو مخالفة أبي داود للنقاد:** ضعيف، وافق أبو داود النقاد فهم متفقون على تضعيفه[125]؛ ولذا اختار ابن حجر القول بأنه متروك[126]، ولعل عمدته في ذلك قول النسائي: "متروك"[127]، وقال البرقاني: سألت الدارقطني عن يزيد بن أبي سفيان فقال: "ضعيف أساء القول فيه شعبة، يُترك"[128].

(8/4)- يحيى بن عبدالله الكوفي:

قال أبو داود:(وهو ضعيف، هو يحيى بن عبدالله وهو يحيى الجابر، قال أبو داود: وهذا كوفي وأبو ماجدة بصري، أبو ماجدة هذا لا يُعرف[129])[130].

***الترجمة**[131]:هو يحيى بن عبدالله بن الحارث الجابر[132]-ويقال : المُجَبِّر[133] أيضًا- التيمي[134] البكري، أبو الحارث الكوفي[135]، إمام مسجد بني تيم الله.

***أقوال النقاد فيه**: مختلف فيه.

المجرحون: ضعفه ابن معين[136]، وأبو داود[137]، وأبو حاتم[138]، والنسائي[139]، وقال ابن معين[140] مرة: "ضعيف الحديث"، ومرة: " لا شيء"، ومرة :" ليس حديثه بشيء". وقال الجوزجاني: "يحيى الجابر غير محمود"[141]. وقال العجلي:"كوفي، يُكتب حديثه، وليس بالقوي"[142]. ذكره الفسوي في باب مَن يُرغَب عن الرواية عنهم، قال: "وكنت أسمع أصحابنا يضعفونهم من الكوفيين ومَن في عدادهم من سائر الآفاق"[143]. وقال ابن حبان: "منكر الحديث، يروي المناكير الكثيرة التي لا تشبه حديث الأئمة حتى ربما سبق إلى القلب أنه كان يتعمد لذلك، لا يجوز الاحتجاج به بحال"[144]. وقال الدارقطني: "كوفي يعتبر به، مجبّر لا يتابع على أحاديثه، ولا يكاد يروي عن شيوخه غيره"[145]. وذكره ابن شاهين في جملة الضعفاء[146].

وضعفه ابن عبدالبر[147]، والبيهقي[148]، وقال أيضًا:" ويحيى الجابر ضعَّفَهُ جَماعة مِن أهل النَّقْل"[149]. وضعفه ابن القيسراني[150]، وقال ابن الجوزي: " ليس بشيء، ولا يُحْتَجُّ به"[151]، وقال الهيثمي: "وهو ضعيف عند الجمهور، ووثقه أحمد"[152]، وقال العيني: "ليّن الحديث"[153]، وقال الذهبي:"ليّن"[154]، وفي الكاشف: "صدوق فيه ضعفٌ"[155]. وقال ابن حجر: "ليّن الحديث، وروايته عن المقدام مرسلة"[156].

المعدِّلون: قال ابن معين[157]، وأحمد[158]، وابن عدي[159]: "ليس به بأس"، زاد ابن معين: " لكنَّ شيخه أبو ماجد لا يُعرف"، وزاد أحمد: "حدث عنه شعبة بحديث عن أبي ماجد، وأبو ماجد رجل مجهول لا يعرف"، ومرة قال: "ولكن الذي يحدث عنه يحيى الجابر أَبُو ماجد لا يُعرف"، وزاد ابن عدي: "أحاديثه متقاربة، وليس في حديثه منكر". وقال ابن المديني[160]: "مَعْرُوف"، ومرة: "ثقة فيما روى عن غير أبي ماجد، لأن أبا ماجد مجهول لا يُعرف، فأما حديثه عن غيره فليس به بأس"[161]. ووثقه الترمذي[162].

من السادسة-أي بعد المائة-، (د ت ق).

***الخلاصة في حاله، وبيان مدى موافقة أو مخالفة أبي داود للنقاد:** ضعيف، وافق أبو داود جماعة من النقاد على ضعفه؛ ولذا قال البيهقي: "يحيى الجابر ضعَّفَهُ جَماعة مِن أهل النَّقْل"[163]، وقال الهيثمي: "وهو ضعيف عند الجمهور، ووثقه أحمد"[164].

المطلب الثاني: الرواة الذين قال فيهم أبو داود في سننه (ليس بالحافظ)، وليسوا في سؤالات الآجُرِّي.

(9/1)-الفضل بن دَلْهَم البصري:

قال أبو داود:(الفضل بن دَلْهَم ليس بالحافظ، كان قَصَّابًا[165] بواسط)[166].

***الترجمة** [167]:هو الفضل بن دَلْهَم[168] الواسطي[169] ثم البصري[170] القَصَّاب.

***أقوال النقاد فيه:** مختلف فيه.

المجرحون: قال ابن معين: "ضعيف"[171]، وقال عبدالله بن أحمد ابن حنبل: "وجدت في كتاب أبي بخط يَده: قال يزيد بن هارون: وكان الفضل بن دَلْهم عندنا قصابًا شاعرًا معتزليًا، وكان سهل بن أبي الصَّلْت معتزليًا، وكنت أملي معه في المسجد فلَا أسمع مِنْه، وَكنت أعرف ذاك فيه"[172]. وقال أيضًا: "كان لا يحفظ، وذكر أشياء أخطأ فيها"[173].

وقال أبو داود –كما في السنن-:" ليس بالحافظ، كان قصابًا بواسط"[174]، وقال أبو داود-رواية الآجُرِّي-: " كان معتزليًا له رأي سوء، وقال مرة: زعموا أنه كان له مذهب رديء"[175]، وقال أبو داود-رواية ابن العبد-: "حديثه منكر، وليس هو برضي"[176].

وقال علي بن الحسين بن الجنيد: "في القلب من أحاديثه"[177]. وقال البزار: "لم يكن بالحافظ، وهو بصري مشهور"[178].

وقال ابن حبان: " كان مِمَّن يخطئ، فَلَمَّا فحش خَطؤُهُ حتَّى بطل الاحتجاج به، ولا قفا أثر العُدُول فيسلك بِهِ سُنَنهم، فهو غير مُحْتَج به إذا انْفَرد"[179]. وقال الأزدي: " ضعيف جدًا"[180]. وقال ابن حجر: "ليّن، ورمي بالاعتزال"[181].

المعدِّلون: وثقه وكيع[182]، وقال ابن معين:" صالح"[183]، ومرة: "حديثه صالح"[184]، وقال أبو حاتم: " صالح الحديث"[185]. قال أبو بكر الأثرم: وقال أحمد: "ليس به بأس إلا أن له أحاديث، قلت: هو واسطي؟ قال: نعم، لا أعلم أحدًا أروى من وكيع عنه"[186]. وقال ابن الخراط: "والفضل بن دَلْهم صالح الحديث ليس به بأس، روى عَنهُ وَكِيع وابن المبارك ويزيد بن هارون، ذكر ذَلِك ابن أبي حاتم"[187].

من السابعة-أي بعد المائة-، (د ت ق).

***الخلاصة في حاله، وبيان مدى موافقة أو مخالفة أبي داود للنقاد:** ضعيف، وعبَّر أبو داود عن ضعفه ببيان سببه، ليس بالحافظ، ووافقه جماعة من النقاد على نفي حفظه، وهذا يعني الحكم بضعفه؛ لأجل عدم ضبطه، ويلاحظ أن ابن معين والإمام أحمد جاء عنهما القولان التجريح والتعديل، ولعل مرادهما من تعديله قبول حديثه إذا توبع؛ لذا قال ابن حبان:"... فهو غير محتج به إذا انفرد".

وأما قول أبي داود "منكر"، فنقل المزي عن الأثرم أنه سأل الإمام أحمد عن هذا الحديث بهذا الإسناد[188]، فقال: "هذا حديث منكر"، قال الأثرم: "يعني خطأ"[189].

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رَوَاهُ الفضل بن دَلْهَم، عن الحسن، عن قَبِيصَة بنِ حُرَيث، عن سَلَمة بن المُحَبَّق، عن النبي ﷺ: خُذُوا عَنِّي، قد جَعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيلاً...، الحديث؟، قال أبي: هذا خطأ؛ إنما أراد: الحسن، عن حِطَّان، عن عُبادَة بن الصَّامت، عن النبيﷺ [190].

وأما الاعتزال فثابت عليه، وهو لا يؤثر في روايته، قال د. العُمري:" المتتبع لمن أخرج لهم أبو داود في سننه يرى أنه يروي الحديث عمَّن رُمي ببدعة إذا كان أهلاً لأن يؤخذ عنه، فها هو يروي عن... الفضل بن دَلْهم وهو معتزلي،.. ولم ينفرد أبو داود بهذا، بل إن في البخاري ومسلم أعدادًا ممَّن رمي ببدعة، فإذا كان المبتدع ثَبْت الأخذ والأداء، وغير داعية لبدعته، وليس في حديثه ما يعضد بدعته رُوي حديثه، وهذا ما جرى عليه أكثر الأئمة، وقد يكون في هؤلاء مَن هو داعٍ لبدعته، لكنَّ الأئمة كأبي داود وغيره أعلم بروايات هؤلاء من غيرهم فيروون ما يرون أنه مما يؤخذ به ويتركون ما عداه، والله أعلم"[191].

المطلب الثالث: الرواة الذين قال فيهم أبو داود في سننه (مرجئ)، وليسوا في سؤالات الآجُرِّي.

(10/1)-علقمة بن مَرْثد الحَضْرَمي الكوفي:

قال أبو داود:(علقمة مُرجئ[192])[193].

***الترجمة**[194]:هو علقمة بن مَرْثد[195]الحَضْرَمي [196]، أبو الحارث الكوفي.

من السادسة –أي بعد المائة- (ت120هـ)[197]، (ع).

***الخلاصة في حاله**[198]، **وبيان مدى موافقة أو مخالفة أبي داود للنقاد:** ثقة[199]، تكلم فيه بالإرجاء الإمام أحمد[200]، وأبو داود[201]، والخطيب البغدادي[202].

وأما جرح أبي داود له بالإرجاء فمسبوق بشيخه الإمام أحمد وغيره، وهو جرح متجه إلى عدالته، غير مؤثر، فالعبرة في رواية الحديث إنما هو على الصدق والضبط، وعلقمة ضابطٌ لحديثه، قال الإمام أحمد: "... وكان ثقة في حديثه، ضابطًا"[203]، وقال أيضًا: " ثقة، ثبْت الحديث"[204]؛ ولذلك خرَّج له البخاري، قال المنذري:" وقد اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بحديثه"[205]، وقال ابن رسلان: "فهو من المرجئة، وقد اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج به"[206].

وقال السخاوي: "وقد رووا -أي الأئمة النقاد كالبخاري ومسلم- أحاديث عن جماعةٍ أهل بدعٍ في الصحيح على وجه الاحتجاج بهم؛ لأنهم ما دعوا إلى بدعهم ولا استمالوا الناس إليها، منهم... علقمة بن مرثد، وعمرو بن مُرَّة، ومحمد بن عازم أبو معاوية الضرير، ومِسْعَر بن كِدَام، وهم ممَّن رُمي بالإرجاء"[207].

المطلب الرابع: الرواة الذين قال فيهم أبو داود في سننه (مجهول)، و(لا يُعرف)، و(ليس بمعروف)، وليسوا في سؤالات الآجُرِّي.

(11/1)-أبو ماجدة البصري:

قال أبو داود:(.... وأبو ماجدة بصري[208]، قال أبو داود: أبو ماجدة، هذا لا يُعرف)[209].

***الترجمة**[210]:هو أبو ماجدة، ويقال: أبو ماجد، الحنفي العجلي الكوفي، اسمه عائذ بن نضالة.

روى عن:عبدالله بن مسعود ﷺ، وروى عنه: يحيى بن عبدالله الجابر.

***أقوال النقاد فيه:** قال ابن المديني: سمعت ابن عيينة قال: قلت ليحيى الجابري وامتحنته: مَن أبو ماجد هذا؟ فقال: شيخ طرأ علينا من البصرة، وقد روى أبو ماجد غير حديث منكر"[211]، وجاء أيضًا أن يحيى الجابر-لما سئل عنه-قال: طير طار فحدَّثنا[212]. قال ابن المديني[213]، وأحمد[214]، والترمذي[215]: "مجهول لا يُعرف".وقال البخاري[216]، والنسائي[217]، والساجي[218]، وابن عدي[219]: " منكر الحديث"، زاد النسائي: " روى عَنهُ يحيى الجابر وَلم يكن غير يحيى حفظ مِنْه"، وزاد الساجي: "مجهول"، وزاد ابن عدي: "روى عنه يحيى الجابر إنْ كان حفظ عنه"، ونقل الترمذي عن البخاري أنه ضَعَّفَهُ جِدًّا[220].

وقال الجوزجاني:" غير معروف"[221]. وأبو داود:" لا يُعرف". وقال العجلي: "ثقة"[222]. وقال الدارقطني[223]، والبيهقي[224]: "مجهول"، وزاد الدارقطني:"متروك". وقال الذهبي في المغني[225] وميزان الاعتدال[226]: "لا يعرف"، وفي الديوان[227]: "مجهول"، وفي المقتنى[228]: "ليّن". وقال ابن حجر:" مجهول، لم يروِ عنه غير يحيى الجابر"[229]، من الثانية-أي قبل المائة-، (د ت ق).

***الخلاصة في حاله، وبيان مدى موافقة أو مخالفة أبي داود للنقاد:** مجهول العين، لم يروِ عنه غير يحيى الجابر[230]، وقد وافق أبو داود النقاد في تجهيله، ولم يوثقه إلا العجلي، انفرد بهذا مخالفًا النقاد في تجهيل أبي ماجدة، وأنه منكر الحديث.

فاتضح أن مصطلح "لا يُعرف" عند أبي داود يعني الجهالة، وقد نَصَّ أبو داود على أن غير المعروف مجهول كما في ترجمة مُظَاهِر بن أَسْلَم القرشي[231]، ويؤيد ذلك قول الشيخ العباد: "قال أبو داود: أبو ماجدة هذا لا يُعرف أي: أنه مجهول"[232].

(12/2)- محمد بن حسان الكوفي

قال أبو داود:(محمد بن حسان مجهول، وهذا الحديث ضعيف)[233].

***الترجمة**[234]:هو محمد بن حسان الكوفي[235]، وقيل هو ابن سعيد المصلوب[236].

روى عن: عبدالملك بن عمير عن أم عطية في ختان النساء[237]. وروى عنه: مروان بن معاوية.

***أقوال النقاد فيه:** قال أبو داود: "مجهول"، وتبعه البيهقي[238]. وقال ابن عدي: "محمد بن حسان يروي عنه مروان الفزاري، أحاديثه لا يوافَق عليها، وساق له حديثين، أحدهما في قضاء الحاجة، والآخر في اختتان المرأة، ثم قال: وهذان الحديثان لمحمد بن حسان هذا وليس بمعروف، ومروان الفزاري يروي عن مشايخ غير معروفين منهم هذا محمد بن حسان"[239]. قال الذهبي في الكاشف: "لا يُعرف"[240]، وفي المغني: "لا يُدرى مَن هُو"[241]، وفي الديوان: "مجهول"[242]، وفي ميزان

الاعتدال: "لا يُدرى من هو، وقيل: هو المصلوب"[243]، وفي التذهيب: "مجهول، والحديث واهٍ"[244]. وقال ابن حجر في التقريب[245]، واللسان[246]: "مجهول"، وزاد في التقريب: " شيخ لمروان بن معاوية "، من السادسة-أي بعد المائة-، (د).

***الخلاصة في حاله، وبيان مدى موافقة أو مخالفة أبي داود للنقاد:** مجهول العين، وافق النقاد أبا داود في الحكم بجهالة محمد بن حسان الكوفي، ويعد أبو داود أول من فرَّق بينه وبين المصلوب، فنسبه للكوفي، وذاك شامي.

(13/3)-مُظَاهِر بن أَسْلَم القرشي:

قال أبو داود: (مُظَاهِر ليس بمعروف)[247].

***الترجمة**[248]: هو مُظَاهِر[249] بن أَسْلَم، ويقال: ابن محمد بن أَسْلَم القرشي[250] المخزومي المدني.

روى عن: سعِيد المقبري، والقاسم بن مُحَمَّد بن أَبي بكر الصديق. وروى عنه: ابن جريج، وسفيان الثوري، وغيرهما.

***أقوال النقاد فيه:** ضعفه أبو عاصم النبيل[251]، والنسائي[252]، والدارقطني[253]. وقال ابن معين: " ليس بشيء مع أنه رجل لا يُعرف"[254]. وقال أبو داود: "ليس بمعروف"، وجاء عنه أيضًا: " رجل مجهول، وحديثه في طلاق الأمة منكر"[255]. وقال أبو حاتم: "منكر الحديث، ضعيف الحديث مع أنه رجل لا يُعرف"[256]. وقال الترمذي: " حديث غريب، لا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث مظاهر بن أسلم، ومظاهر لا نَعرف له في العلم غير هذا الحديث[257]"[258]. وقال الساجي: "روى حديثًا عن القاسم تفرد به"[259].

وقال ابن عدي:" ومظاهر هذا يُعرف بحديث أبي عاصم في طلاق الأمة"[260]. وقال مغلطاي:"ذكره البخاري، وابن الجارود، وأبو العَرَب في جملة الضعفاء"[261]. واختار تضعيفه ابن حزم[262]، وابن عبدالبر[263]، والذهبي[264]، وابن كثير[265]، وابن حجر[266]. وذكره ابن حبان في الثقات[267]. من السادسة-أي بعد المائة-، (د ت ق).

***الخلاصة في حاله، وبيان مدى موافقة أو مخالفة أبي داود للنقاد:** ضعيف، وأما قول أبي داود :" غير معروف"، فقد فسرها بالجهالة، وحكم على الحديث بالنكارة، ووافقه النقاد في ذلك.

ويُفهم من كلام ابن معين، وأبي داود، والترمذي، والساجي، وابن عدي أنه مُقِل فلا يُعرف إلا بحديث واحد[268] هو "طلاق الأَمَة". وقول الحاكم: "مظاهر بن أسلم شيخ من أهل البصرة، لم يذكره أحد من متقدمي مشايخنا بجرح "[269]، فليس بسليم فقد تكلم النقاد فيه وبينوا حاله كما سبق، وقد تعقبه ابن الملقِّن فقال:" عجيبٌ منه، فقد ضعفه أبو حاتم، وقال فيه يحيى بن معين: ليس بشيء مع أنه لا يُعْرف، ووَهِم ابن الجوزي في تحقيقه فعزاه إلى يحيى بن سعيد، فاجْتَنِبْه "[270].

وأما ذكر ابن حبان له في الثقات فتعقَّبه ابن عبدالهادي فقال: "...وذكره ابن حِبان في الثقات، فلم يُصِبْ"[271].

وذِكر ابن حبان له في الثقات لا يُعد توثيقًا له؛ لأنه ليس كالنص على توثيقه، وجعله المعلّمي في الدرجة الخامسة من درجات توثيق ابن حبان، وهي التي لا يؤمن فيها الخلل[272]، وقال الألباني-تعليقًا على كلام المعلمي-: "ثبت لدي بالممارسة أن مَن كان منهم من الدرجة الخامسة فهو على الغالب مجهول لا يُعرف، ويشهد بذلك صنيع الحفاظ كالذهبي والعسقلاني وغيرهما من المحققين، فإنهم نادرًا ما يعتمدون على توثيق ابن حبان وحده ممن كان في هذه الدرجة، بل والتي قبلها أحيانًا"[273].

(14/4)-أبو المعتمر بن عمرو المدني:

قال أبو داود: (من يأخُذُ بهذا، أبو المُعْتَمِر من هو؟ أي لا نَعْرِفُه[274])[275].

***الترجمة**[276]: هو أبو المعتمر بن عمرو بن رافع مدني[277]، مشهور بكنيته[278].

روى عن: عبيدالله بن علي بن أبي رافع، وعمر بن خَلْدَة. وروى عنه: محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب[279].

***أقوال النقاد فيه:** قال أبو داود: "لا يُعرف". وقال ابن عبدالبر: "ليس بمعروف بحمل العلم"[280]. وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: "لا يُعرف"[281]، وفي الكاشف:" وثقوه"[282]، وقال ابن حجر: "مجهول الحال"[283]. وذكره ابن حبان في الثقات[284].

قال ابن المنذر: "أبو المعتمر بن عمرو بن رافع مجهول لم يروِ عنه غير ابن أبي ذئب، وسبيل من لم يروِ عنه إلا واحد عند أكثر أصحابنا سبيل المجهول من الرجال، وليس تقوم الحجة بخبر مَن هذا سبيله"[285].

وقال الطحاوي:" وهذا الحديث إنَّما رجع إلى أبي الْمُعْتَمِرِ الذي لا يُعْرَف ولا يُدْرَى مَن هو؟ ولا سمعنا له ذِكْرًا إلَّا في هذا الحديث..."[286]. من السادسة –أي بعد المائة-، (د ق).

***الخلاصة في حاله، وبيان مدى موافقة أو مخالفة أبي داود للنقاد:** مجهول العين، فقد تفرد ابن أبي ذئب بالرواية عنه، ولم يوثَّق، وقد وافق النقاد أبا داود في حكمه عليه، واتضح أن مصطلح "لا يُعرف" عند أبي داود يعني أنه مجهول، بدلالة تفسيره له بنفسه في ترجمة مُظَاهِر بن أَسْلَم سابقة الذكر.

المبحث الثالث: الرواة الذين أطلق عليهم أبو داود في سننه حكمًا يتجاذبه الجرح والتعديل، وليسوا في سؤالات الآجُرِّي، وهو حكم واحد "شيخ".

(15/1)- إبراهيم بن سعيد المدني

قال أبو داود: (إبراهيم بن سعيد المدني[287]، شيخ من أهل المدينة، ليس له كبيرُ حديث)[288].

***ترجمة الراوي[289]:** هو إبراهيم بن سعيد، أبو إسحاق المدني.

روى عن:أبي عبدالحميد[290]، ونافع مولى ابن عمر. وروى عنه: زكريا بن يحيى الواسطي، وقتيبة بن سعيد.

***أقوال النقاد فيه:** قال أبو داود: "شيخٌ من أهل المدينة، ليس له كبيرُ حديث". وقال ابن عدي: " ليس بمعروف"[291]، -وكذا قال ابن الجوزي في ضعفائه[292]-، وقال أيضًا:" رفع حديثًا لا يتابع على رفعه[293]، ورواه جماعة عن نافع مِن قول ابن عمر"[294].

وقال الذهبي في المغني: "...ولا يكَاد يُعرف"[295]، وفي ميزان الاعتدال: "..غير معروف.."[296]. وقال ابن حجر: "مجهول الحال"[297]، من السابعة-أي بعد المائة-، (د).

***الخلاصة في حاله، وبيان مدى موافقة أو مخالفة أبي داود للنقاد:** مجهول الحال، روى عنه اثنان، ولم يوثَّق، ويؤيد ذلك قول ابن عدي، وابن الجوزي:"ليس بمعروف"، والذهبي في المغني: "... ولا يكَاد يُعرف"، وفي ميزان الاعتدال: ".. غير معروف.."، وابن حجر:"مجهول الحال"، كما أن أبا زرعة العراقي ضعَّف إسناد الحديث لجهالة إبراهيم بن سعيد[298]، وقال الألباني:"مجهول، لايُعرف"[299].

وأما قول أبي داود: "شيخ" -وكذا قال السخاوي[300]- فمن المصطلحات التي يتجاذبها الجرح والتعديل، فليست جرحًا بإطلاق، وكذا ليست بتوثيق بإطلاق، وإنما يفسرها السياق[301]، وهنا فُسِّرت بقلة الحديث؛ حيث قرنها أبو داود بالقلة، فقال: " ليس له كبيرُ حديث"، وهو مُقِلٌّ كما ذكر، فلا يروي إلا حديثين، الحديث الأول ذكره الذهبي فقال: "وله حديث واحد في الإحرام، أخرجه أبو داود وسكت عنه[302]، فهو مقارب الحال[303]"، وابن حجر في التهذيب:" له عنده حديث واحد في الحج"[304]، والحديث الثاني أشار له الذهبي حيث قال في المغني: "مُنكر الحديث، ولا يكَاد يُعرف، وله عن أبي عبدالحميد[305]"، وفي ميزان الاعتدال: " منكر الحديث، غير معروف، وله أيضًا عن أبي عبدالحميد..."[306].

تفرد أبو داود بالحكم عليه بـ(شيخ)، ولكن غاية حكمه يعني تجهيله وبهذا وافق أبا داود النقادُ في الحكم عليه، فهو من اختلاف التنوع لا التضاد.

(16/2)-عبدالله بن إبراهيم المدني

قال أبو داود:(عبدالله بن إبراهيم، شيخ منكر الحديث)[307].

***الترجمة**[308]:هو عبدالله بن إبراهيم بن أبي عمرو، أبو محمد المدني[309].

من العاشرة-أي بعد المائتين-، (د ت).

***الخلاصة في حاله**[310]، **وبيان مدى موافقة أو مخالفة أبي داود للنقاد:** متروك، متفق على ضعفه[311].

وأما قول أبي داود فيه:" شيخ منكر الحديث"، فوافقه الساجي قال: " منكر الحديث"[312]، وقال الدارقطني: "حديثه منكر"[313]، وتفسير "شيخ" هنا هو تضعيف للراوي، وقد قال الشيخ العباد: "هذا تضعيف له، والحافظ في التقريب قال: إنه متروك"[314].

قال عبدالعزيز الهليل:" فيظهر من هذا أن حُكْمَ الإمام أبي داود على عبدالله بن إبراهيم بأنه شيخ منكر الحديث يدل على نكارة روايته، إضافة لكون عبدالله رواه عن إسحاق بن محمد الأنصاري، وهو مجهول لم يروِ عنه سوى عبدالله بن إبراهيم، وخلص إلى أن المنكر في سنن أبي داود يطلق على معانٍ، وذكر منها ما رواه المتروك ومثَّل بهذا الحديث"[315]. قال عبدالقادر المحمدي: "وهكذا نجد الإمام أبا داود قد توسع في مصطلح " منكر " ليشمل أنواع المخالفات من الثقات وغيرهم، وأحاديث الضعفاء، والمتروكين، وغيرهم"[316].

(17/3)- مَخْلَد بن يزيد القرشي:

قال أبو داود: (... مَخْلَد هو شيخ)[317].

***الترجمة**[318]: هو مَخْلَد بن يزيد القرشي[319]، أبو يحيى، ويُقال: أبو خالد.

***أقوال النقاد فيه:** وثقه ابن معين[320]، وأبو داود[321]، ويعقوب بن سفيان[322]، ومرة قال ابن معين: " ليس به بأس"[323]. وقال ابن سعد: "وكان فاضلًا خيرًا كبير السن"[324]. وقال أحمد بن علي الأبار، سألتُ علي بن ميمون عنه، فقال: " كان قرشيًا، نِعم الشيخ"[325]. وقال الإمام أحمد: "لا بأس به، كتبتُ عنه، وكان يَهِم[326]"[327]. ومرة: "صدوق"[328]، وكذلك قال أبو حاتم[329]. وقال الساجي: "كان يَهِم، وقدَّم أحمدُ مسكينَ بن كثير عليه"[330]. وذكره ابن حِبَّان[331]، وابن شاهين[332] في ثقاتهما. واختلف قول الذهبي فيه، قال في الكاشف: "ثقة"[333]، وفي تاريخ الإسلام: " مجمع على ثقته"[334]، وفي النبلاء:" أَحَدُ الأَئِمَّةِ الثِّقَات...مُحتَجٌّ به في الصحاح"[335]، وقال في ميزان الاعتدال: "صدوق مشهور"[336].

وقال ابن حجر: "صدوق، له أوهام"[337]، وقال في الهدي:" أخرج له البخاري أحاديث قليلة من روايته عن ابن جريج توبع عليها، وروى له مسلم والباقون سوى الترمذي"[338]. (ت193هـ)، (خ م د س ق).

***الخلاصة في حاله، وبيان مدى موافقة أو مخالفة أبي داود للنقاد:** ثقة، وقد احتج به الشيخان في صحيحيهما، قال الذهبي في تاريخ الإسلام ": مجمع على ثقته"، وفي النبلاء:" أَحَدُ الأئمة الثِّقَات...مُحتَجٌّ به في الصحاح"، ولم أقف على جرحٍ فيه. وأما قول أبي داود:" شيخ"، وجاء في نسخةٍ زيادة: " كبير"، فمصطلح يتجاذبه الجرح والتعديل، وهو هنا محمول على التعديل بدلالة ما نقله المزي وابن حجر من توثيق أبي داود له، ووافق أبو داود النقاد في توثيقه، ووافق أبا داود في حكمه عليه بـ"شيخ" علي بن ميمون حيث قال: " كان قرشيًا، نِعم الشيخ".

النتائج:

في ختام هذا البحث أذكر أهم النتائج التي توصلت لها:

- أن أبا داود من أهل النقد المعتبَرين وله أحكامه الخاصة على الرجال، ومصادرها السنن، وسؤالات الآجُرِّي له، وهو الأصل في نقل أقوال أبي داود في علم الرجال.

-يُعدُّ أبو داود من أئمة الجرح والتعديل المعتدلين، ولعله استفاد هذا المنهج من شيخه الإمام أحمد ابن حنبل رحمهم الله جميعًا.

- بلغ عدد الرواة الذين حكم عليهم أبو داود في سننه جرحًا أو تعديلًا (25) راويًا، اشترك في ثمانية (8) رواة مع سؤالات الآجُرِّي، وزادت سنن أبي داود على السؤالات بسبعة عشر (17) راويًا، وهي محل الدراسة في هذا البحث.

- سؤالات الآجُرِّي لأبي داود لم تكن مقتصرة على رجال الكتب الستة، بل عامة في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم، وما زالت أجزاء منه مفقودة.

-حفظت لنا سنن أبي داود أحكامًا له في رواةٍ من أهل مكة، والمدينة، واليمن، وجميعُ أهل هذه البلدان في الأجزاء المفقودة من السؤالات، وعدُدهم تسعة (9) رواة، وبيانهم:خمسة (5) رواة من أهل مكة، وهم:أبو الحسن الهاشمي، ومُظَاهِر بن أَسْلَم القرشي، وزياد أبو يحيى الكوفي المكي، ومسلم بن خالد الزَّنْجي، ومَخْلَد بن يزيد القرشي، وثلاثة (3) رواة من أهل المدينة، وهم: أبو المعتمر بن عمرو المدني، وإبراهيم بن سعيد المدني، وعبدالله بن إبراهيم المدني، وراوٍ واحد من أهل اليمن هو:علقمة بن مَرْثد الحَضْرَمي الكوفي.

-كما حفظتْ لنا السنن رواةً لم يُذكروا في بلدانهم المذكورة في السؤالات، وهم من أهل الكوفة، والبصرة، وعددُهم (8) رواة، بيانهم: ثلاثة (3) من أهل الكوفة، وهم:قَعْنَب التميمي الكوفي، ومحمد بن حسان الكوفي، ويحيى بن عبدالله الكوفي، وخمسة (5) رواة من أهل البصرة، وهم:أبو ماجدة البصري، ومُهَنَّا أبو شِبْل البصري، والحارث بن وَجِيْه البصري، وأبو المُهَزِّم البصري، والفضل بن دَلْهَم البصري.

- تنوعت ألفاظ أبي داود في الحكم على الرواة، فأطلق (ثقة) في راويين، و(ضعيف) في أربعة رواة، و(شيخ) في ثلاثة رواة، و(لا يعرف) في راويين، وأطلق على كل راوٍ من السِّتة الباقين حكمًا واحدًا مما يلي: (معروف)، و(رجل صالح)، و(مجهول)، و(ليس بمعروف)، و(ليس بالحافظ)، و(مرجئ).

- تبيَّن بعد الاستقراء أن أحكام أبي داود المذكورة في هذا البحث مذكورة أيضًا في السؤالات ما عدا "مجهول"، و "ليس بالمعروف" فلم يذكرهما في السؤالات.

-وافق أبو داود النقاد في حكمهم على الرواة، ولم ينفرد في شيء من أحكامه عن النقاد.

-ظهر تطبيق أبي داود لمنهجه الذي ذكره في رسالته لأهل مكة حيث قال: "وإذا كان فيه حديث منكر بينتُ أنه منكر"[339]، وقد وفى بذلك فبيَّن النكارة في راويين هما:(الحارث بن وَجِيْه حديثه منكر، وهو ضعيف)، (عبدالله بن إبراهيم، شيخ منكر الحديث).

-نقل مغلطاي وابن حجر عن أبي داود قولين له في السؤالات، ولم أقف عليهما في المطبوع[340]، فيظهر أنهما وقفا على نسخة تامة للسؤالات.

التوصية:

أوصي الباحثين بالاهتمام بالتراث الحديثي المفقود، ومن ذلك البحث عن الأجزاء المفقودة من سؤالات الآجُرِّي لأبي داود، خصوصًا أن مغلطاي وابن حجر يظهر أنهما وقفا على نسخ للسؤالات، فيها الأجزاء المفقودة اليوم.

الهوامش والإحالات

1() قال البستوي: "وبالمقارنة بين أسماء البلدان لا نجد في هذا القسم الموجود من سؤالات الآجُرِّي ذكر أهل مكة، والمدينة، والطائف، واليمن، واليمامة، والبحرين، والغالب أن ذكرهم كان في الجزء الأول من الكتاب ومازال مفقودًا، كما لا نجد ذكر أهل خراسان وما والاها". تحقيقه على: أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري: 113/1. وقال العُمَري: "...ويغلب على ظني أن الجزأين الأول والثاني هما في رواة

مكة والمدينة على اعتبار أنهما من أهم المراكز العلمية التي كان الرواة يؤمُّونها، والجزء الثالث وهو ما يعنينا هنا اقتصر فيه على ذكر رواة أهل الكوفة، ثم البصرة، ولم يستوعبهما، ويغلب على ظني أن في الجزء الثاني من هذا الكتاب ذكرًا لجملة من رواة أهل الكوفة، كما هو الحال في أول الجزء الرابع في البصريين؛ لأن المصنف -أو ربما الناسخ - لم يخصص لكل جزء أهل بلد معين". تحقيقه على: السؤالات: 62.

2() العوفي، أبو داود السجستاني وأثره في علم الحديث: 327.

3() الأندونيسي، المتروكون والمجهولون ومروياتهم في سنن أبي داود السجستاني: 54- 56.

4() نفسه: 65، 66.

5() فرحان، من قال عنه: أبو داود ضعيف ،سنن أبي داود: 127.

6() نفسه: 124- 125.

7() نفسه: 125، 126.

8() ينظر: أبو داود، سؤالات أبي عبيد الأجري: 36.

9() مسعود، الرواة الذين تكلم فيهم الإمام أبي داود السجستاني وأخرج لهم: البخاري، صحيح البخاري: 155، 156.

10() ولمزيدٍ من التثبت دقَّقتُ الرواة أيضًا على تحقيق العُمَري للسؤالات، ولم أقفْ عليهم عنده أيضًا.

11() وقع ذلك في خمسة رواة هم: (الحارث بن وَجِيْه، وعبدالله بن إبراهيم المدني، وعلقمة بن مَرْثد، ومسلم بن خالد الزَّنْجي، وأبو المُهَزِّم).

12() الذهبي، سير أعلام النبلاء: 211/13.

13() ابن حبان، الثقات: 282/8.

14() النووي، تهذيب الأسماء واللغات: 225/2.

(15) نقله عنه: ابن عساكر، تاريخ دمشق: 193/22؛ المزِّي، تهذيب الكمال: 366/11؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء: 212/13.

(16) ينظر: ابن حبان، المجروحون: 57/1-58.

(17) الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: 16.

(18) السخاوي، المتكلمون في الرجال: 519.

(19) بفتح الألف وضم الجيم وتشديد الراء المهملة، هذه النسبة إلى عمل الآجر وبيعه، ونسبة إلى درب الآجر أيضًا. السمعاني، الأنساب: 68/1. ودرب الآجر: محلة كانت ببغداد من محال نهر طابق بالجانب الغربي، سكنها غير واحد من أهل العلم وهو الآن خراب. الحموي، معجم البلدان: 51/1. وصفه المزي والذهبي وابن حجر بالحافظ، وزاد المزي: " لَهُ عنه-أبوداود- مسائل مفيدة"، وابن حجر: "راوي المسائل عنه". ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 361/11؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء: 206/13؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب: 170/4. قال البستوي: "إنَّ كتاب السؤالات هذا يدل على أن مؤلفه وجامعه كان حافظًا ناقدًا عالمًا طويل الباع، واسع الاطلاع، دقيق النظر، كثير الخبرة، عظيم البصر بالرجال والرواة ومروياتهم وعللها، ولكنْ للأسف شديد الأسف على أن التاريخ لم يحفظ لنا شيئًا عن حياته ولا حتى عن مولده ووفاته، فنحن لا تعرف شيئًا عنه إلا من خلال كتابه هذا وكذلك كتاب" تسمية الإخوة الذين روى عنهم الحديث" المروي عن طريقه عن الإمام أبي داود نفسه". ينظر: تحقيقه على السؤالات: 101/1.

(20)ينظر: الخطابي، معالم السنن: 7/1، السيوطي، طبقات الحفاظ: 266.

(21) ينظر: أبوداود، سؤالات الآجري: 44.

22() الخطابي، معالم السنن: 372/4.

(23) ابن كثير، اختصار علوم الحديث: 41.

(24) أمثلة ذلك كثيرة اقتصرت على بعضها من أول الكتاب ومنتصفه وآخره، ومنها: قيس الماصِر (رقم3)، وسِمَاك العَبْسِي (رقم235)، وصالح بن مسلم العِجْلِي(رقم520)، وعَبَّاد بن جويرية(رقم976)، وشِيْحَة بن عبدالله (رقم 1078)، وإبراهيم بن أبي الليث(رقم1840)، والوَازِع بن نافع (رقم1810).

(25) سبق بيان ذلك في أهمية البحث ، ويؤيد ذلك ما نقله مغلطاي وابن حجر عن أبي داود في السؤالات، ولم أقف عليه في المطبوع، ينظر ترجمة: (5/1)-الحارث بن وَجِيْه البصري، و(9/1)- الفضل بن دَلْهَم الواسطي. وقد طُبعتْ السؤالات طبعتين بتحقيق البستوي، والعُمَري.

(26) كذا سماه ابن معين والإمام أحمد والبخاري. ينظر: ابن معين، تاريخ ابن معين: 164/3، 298/3، 425/3؛ المزي، تهذيب الكمال: 530/9؛ ابن الملقن، البدر المنير: 685/9؛ ابن حجر، التلخيص الحبير: 496/4.

(27) أبو داود، سنن أبي داود: 520، ح(3620). وقد وقع الخلاف في هذا الرجل هل هو أبو يحيى مِصْدَع، أو أنهما رجلان أبو يحيى زياد الكوفي، وأبو يحيى مِصْدَع؟، والصحيح أنهما رجلان: قال ابن معين: "أبو يحيى الأعرج اسمه زياد، وبعضهم يقول: أبو يحيى مِصْدَع، وهذا باطل". ابن معين، سؤالات ابن الجنيد: 361. وقال أبو علي الجياني: "وأبو يحيى هذا الأعرج اسمه زياد، وهو غير أبي يحيى مِصْدَع، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أنهما واحد، ويكون اسمه: زيادًا، ولقبُه: مصدعًا، ويرُوى هذا عن أبي زرعة الرازي، والذي عليه أكثر أهل العلم بالحديث أنهما رجلان، وكلاهما يروي عن ابن عباس؛ فالأول اسمه: مِصْدَع، والثاني اسمه: زياد، روى عنه عطاء بن السائب، وحُصين بن عبدالرحمن". الجياني، تقييد المهمل: 451/2-452.

وقال ابن عبدالبر: " أكثر أهل العلم بالحديث يجعلونهما رجلين رَوَيا عن ابن عباس-رضي الله عنهما- يُكنى كل واحد منهما أبا يحيى، فالأول اسمه مصدع والآخر اسمه زياد."، ينظر: ابن عبدالبر، الاستغناء: 996/2؛ مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال: 209/11.

(28) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 530/9؛ ابن حجر، التقريب: 221؛ تهذيب التهذيب: 391/3.

29() أهل مكة كما سبق بيانه في الجزء المفقود من السؤالات، فتكون السنن حفظت لنا قولًا لأبي داود في رجل من أهل مكة.

(30) وجاء عند أبي زرعة: " ويقال: مولى ابن عفراء". أبو زرعة، الضعفاء: 870/3.

(31) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 531/9.

(32) أبو زرعه، الضعفاء: 870/3.

(33) العيني، مغاني الأخيار: 571/3.

(34) ابن حبان، الثقات: 261/4.

35() ابن حجر، التقريب: 221.

(36) أهل البصرة كما سبق بيانه لم يستوعبهم في السؤالات، فتكون السنن حَفظتْ لنا قولًا لأبي داود في رجل من أهل البصرة.

(37) أبو داود، سنن أبي داود: 703، ح(4993).

(38) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 13/29؛ ابن حجر، التقريب: 549، تهذيب التهذيب: 330/10.

(39) هو بضم أوله، وفتح الهاء والنُّون المشددة، بعدها همزة، والعامة تتركها، وأصله من هنأته بالأمر تهنئة وتهنيئًا، فهو مهنأ. ابن ناصر الدين، توضيح المشتبه: 297/8.

(40) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 13/29؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب: 330/10.

(41) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 13/29؛ الذهبي، ميزان الاعتدال: 197/4؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب: 330/10.

(42) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 440/8.

(43) ابن حبان، الثقات: 9/ 204.

(44) الذهبي، الكاشف: 2/ 300.

(45) الذهبي ، المقتنى: 298/1.

(46) الذهبي، الديوان: 400.

(47) الذهبي، المغني: 681/2.

(48) الذهبي، ميزان الاعتدال: 197/4.

(49) وقال في الذهبي، المغني: 681/2: " روى عنه جماعة".

(50) ابن حجر، التقريب: 549.

(51) أي أخرج له النسائي في مسند علي ﷺ.

(52) ابن حجر، لسان الميزان: 431/9.

(53) قال الذهبي: " لم يرو عنه إلا الزهري". ينظر: ذيل الديوان: 78، المقتنى كلاهما للذهبي: 185/1.

(54) زاد المزي، وابن حجر: (من الفقهاء، وأهل الصلاح). المزي، تهذيب الكمال: 245/33؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب: 329/2.وينظر: ابن عبدالبر، الاستغناء: 1116/2.

(55) قال الشيخ العباد: "أي: ليس العمل على هذا الحديث الذي قال علي بن المبارك عن راويه: (لقد تحمَّل صخرة عظيمة) يعني أنه أتى بشيء عظيم، وأتى بشيء انفرد به، والعمل ليس عليه، وإنما على أن العبد له تطليقتان، وأنه بعد تطليقتين لا بد من أن تنكح زوجًا بعده ولا تحل له إلا بعد ذلك، وأما الحر فهو الذي له ثلاث تطليقات وتحل له بعد الثلاث إذا تزوجها زوجٌ زواج رغبة ثم طلقها، فالعبد تعود إليه بعد تطليقتين بعد أن تنكح زوجًا غيره، والحر بعد ثلاث بعد أن تنكح زوجًا غيره". شرحه على سنن أبي داود: 11/ 251. وخرج الحديث عبدالله الحجي ودرس إسناده وحكم على الحديث بالضعف؛ لضعف عمر بن مُعَتِّب، ولنكارة متنه، ولذلك اطرحه العلماء، ولم يحتملوا غرابة إسناده، ونكارة متنه، ثم قال:... بعد الاطلاع على أقوال العلماء تبين أن قول أبي داود دقيق في ترك العلماء له، وإنما خالف ابن حزم بعد أبي داود، وما روي عن أبي سلمة وجابر فإنه كان قديمًا، وكذلك ما روي عن أحمد فقد رجحتُ أنها-الرواية- قديمة، ثم استقر قول العلماء على ترك العمل بمدلول هذا الحديث، وهو مما يستدل به على نكارته كما بينته. العباد، مصطلح ليس عليه العمل عند أبي داود في سننه جمعًا ودراسة، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز للآداب والعلوم الانسانية: 15-18.

(56) أبو داود، سنن أبي داود: 316، ح (2188).

(57) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 245/33؛ ابن حجر، التقريب: 633، تهذيب التهذيب: 73/12.

(58) بفتح الهاء بعدها الألف وفي آخرها الشين المعجمة بعدها الميم، هذه النسبة إلى هاشم بن عبدمناف، وقيل: للنبي ﷺ نسبة إلى هاشم، وإنما سُمي هاشمًا لهشمه الثريد واسمه عمرو، واشتهر جماعة كثيرة بهذه النسبة. السمعاني، الأنساب: 379/13.

وأهل مكة كما سبق بيانه في الجزء المفقود من السؤالات، فتكون السنن حفظت لنا قولًا لأبي داود في رجل من أهل مكة.

(59) جاء عند ابن سعد، وابن أبي خيثمة: "أبو حسن البراد مولى بني نوفل". ابن سعد، الطبقات الكبرى: 237/5؛ ابن أبي خثيمة، تاريخ ابن أبي خيثمة: 230/2.

(60) أبي زرعه، الضعفاء: 959/3.

(61) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 356/9.

(62) يعني حديث يحيى ابن أبي كثير، عن ابن مُعَتِّب، عن أبي حسن مولى بني نوفل، عن ابن عباس في طلاق الأمة. ينظر: أبو داود، مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود: 413.

وعلَّقَ البيهقي على قول ابن المبارك هذا، فقال "السنن الكبرى": " يُرِيدُ بِهِ إنكار ما جاء به مِن هذا الحديث". البيهقي، السنن الكبرى: 359/15، وتكلم عن هذا الحديث د. عبدالله الحجي في بحثه مصطلح ليس عليه العمل عند أبي داود في سننه جمعًا ودراسة، وتقدَّم.

(63) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال: 543/1، أبو داود، مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود: 13.

(64) الفسوي، المعرفة والتاريخ: 418/1.

(65) إبراهيم النحاس، الجامع لعلوم الإمام أحمد- علل الحديث-: 15/ 76.

(66) ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب: 73/12.

(67) الذهبي، المغني: 780/2.

(68) ابن حجر، التقريب: 633.

(69) وقال ابن العراقي: أبو الحسن مولى بني نَوْفَل تابعي". ابن العراقي، تحفة التحصيل: 362.

وذكره ابن حجر في الإصابة منسوبًا إلى الولاء لبني نوفل، وقال: "فإن يكن كذلك فهو تابعي". ابن حجر، الإصابة: القسم الأول/7/ 75، (9767): 76/7، (9771).

70() هذا هو المثبت في التقريب لابن حجر، والصحيح المثبت في تهذيب الكمال: (د س ق) روى له أبو داود، والنَّسَائي، وابن ماجه، فأبو الحسن ليس من رجال مسلم.

(71) ابن ناصر الدين، توضيح المشتبه: 240/8.

(72) أبو داود، سنن أبي داود: 316، ح(2496).

(73) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 624/23؛ ابن حجر، التقريب: 456، تهذيب التهذيب: 384/8.

(74) قَعْنَب: بفتح القاف، وسكون العين المهملة، وفتح النون، وبعدها باء موحدة. ابن الأثير، جامع الأصول: 680/12.

(75) هذه النسبة إلى تميم، والمنتسب إليها جماعة من الصحابة والتابعين وإلى زماننا هذا. السمعاني، الأنساب: 76/3.

(76) أهل الكوفة كما سبق بيانه لم يستوعبهم في السؤالات، فتكون السنن حفظت لنا قولًا لأبي داود في رجل من أهل الكوفة.

(77) ينظر: الحميدي، المسند: 241/2، البخاري، التاريخ الكبير: 201/7، الفسوي، المعرفة والتاريخ: 675/2، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 148/7.

(78) الفسوي، المعرفة والتاريخ: 675/2.

(79) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله: 49/3.

(80) ابن حبان ، الثقات: 23/9.

(81) ابن حجر، التقريب: 456.

(82) إذا قيل في الراوي إنه صالح ولم يُضَفْ إلى الحديث فالمراد صلاحيته في دينه، جريًا على عادة المحدثين في إطلاق الصلاحية حيث يريدون بها الديانة. ينظر: الغوري، معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل للغوري: 403؛ الخميسي، معجم علوم الحديث: 134.

(83) محمد علي الأثيوبي، البحر المحيط الثجاج شرح صحيح مسلم: 506/32.

(84) الحديث أخرجه: أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب في الغُسل من الجنابة، ح(248)؛ الترمذي، جامع الترمذي، أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ،باب ما جاء أنَّ تحتَ كل شعرة جنابة، ح(106)؛ ابن ماجه، سنن ابن ماجه، أبواب التيمم، باب تحت كل شعرة جنابة، ح(597)، جميعُهم من طريق الحارث بن وَجِيْه، حدثنا مالك بن دينار، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا: (إنَّ تحت كل شعرة جنابة فاغسلوا الشعر، وأَنْقُوا البَشَر). قال الترمذي: " حديث الحارث غريب، لا نعرفه إلا من حديثه، وهو شيخ ليس بذاك، وقد روى عنه غير واحد من الأئمة، وقد تفرد بهذا الحديث". وقال أبو حاتم: "هذا حديث منكر، والحارث ضعيف الحديث". أبو حاتم، العلل: 475/1. وساقه العقيلي، وقال: "لا يتابع عليه، وله غير حديث منكر ". العقيلي، الضعفاء الكبير: 214/1. وقال البيهقي: " تَفَرَّدَ به هكذا الحارث بن وَجِيه...، وأَنكَرَه غَيرُه أيضًا مِن أهل العلم بالحديث البخاري، وأبو داود السِّجِستاني، وغيرهما ". البيهقي، السنن الكبرى: 52/2. وقال ابن عبدالبر: " الحديث يدور على الحارث بن وَجِيه، وهو ضعيف". ابن عبد البر، التمهيد: 99/22، وكذا قال ابن حجر: " مداره على الحارث بن وَجِيه، وهو ضعيف جدًا". ابن حجر، التلخيص الحبير: 248/1. قال عبدالعزيز الهليّل بعد دراسته للحديث: "ويظهر مما سبق أن الإمام أبا داود حكم على هذا الحديث بأنه منكر؛ لكونه من رواية الحارث بن وَجِيه، حيث إنه ضعيف، يتفرد بالمناكير عن المشاهير". الهليل، مفهوم الحديث المنكر في سنن الإمام أبي داود: 20.

(85) أبو داود، سنن أبي داود: 46، ح(248).

جاء في رواية ابن داسه: "قال: وهذا الحديث ضعيف"، وفي رواية اللؤلؤي، وابن العبد: "الحارث بن وَجِيه ضعيف، حَدِيثُهُ مُنْكَر". ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 210/5، مغلطاي، شرح سنن ابن ماجه: 768. قال البيهقي: "قال أبو داود: هذا الحديث ضعيف، وقال مرة: الحارث حَدِيثُهُ منكر". ينظر: البيهقي، معرفة السنن والآثار: 484/1.

(86) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 304/5؛ ابن حجر، التقريب: 148، تهذيب التهذيب: 162/2.

(87) بفتح الواو، وكسر الجيم، وإسكان الياء الأخيرة تليها هاء. ينظر: برهان الدين الناجي، عجالة الإملاء: 355/1.

(88) بفتح الواو وسكون الجيم بعدها موحدة مفتوحة. ينظر: ابن حجر، التقريب: 148، تبصير المنتبه: 1468/4، ابن المِبْرَد، ضبط من غبر: 63: الناجي، عجالة الإملاء: 355/1. وذكر القولين الترمذي قال: "ويقال: الحارث بن وَجِيه، ويقال: ابن وجبة". جامع الترمذي: 167/1. وقال مغلطاي: "قال الحافظان أبو علي الطُّوسي وأبو عيسى الترمذي: ويقال: وَجْبة". مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال: 326/3. وقال ابن حجر: "حكى القَوْلَيْن الترمذي وغيره، ولم يُنبه على ذلك الأمير-لعله يقصد ابن ماكولا- ولا مَنْ بعده". ابن حجر، تبصير المنتبه: 1468/4؛ الناجي، عجالة الإملاء: 355/1.

(89) بكسر السين والباء الموحدة، منسوب إلى بني راسب، وهي قبيلة نزلت البصرة. السمعاني، الأنساب: 36/6.

(90) أهل البصرة كما سبق بيانه لم يستوعبهم في السؤالات، فتكون السنن حفظت لنا قولًا لأبي داود في رجل من أهل البصرة، ولعله في الأجزاء المفقودة، بدلالة أن مغلطاي، وابن حجر، قالا: "وقال الآجُرِّي: عن أبي داود: حديثه منكر، وهو ضعيف". ينظر: مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال: 326/3، ابن حجر، تهذيب التهذيب: 162/2. ولم أقف عليه في المطبوع من السؤالات، وهذا القول هو نفسه قول أبي داود في سننه، فلعلهما وقفا على نسخة من سؤالات الآجُرِّي فيها الأجزاء المفقودة اليوم.

(91) قال د.بشار معروف: "وذكره الذهبي فيمن توفي بين (181-190هـ) حينما أدرجه في الطبقة التاسعة عشرة من تاريخ الإسلام". تحقيقه على تهذيب الكمال: 305/5.

(92) خلص الباحث معوض العوفي في رسالته الماجستير: " أن الحارث بن وَجِيه ضعيف، ولم يخرج له أبو داود إلا حديثًا واحدًا، وقد بيَّن أن حديثه منكر وهو ضعيف". ينظر: العوفي، أبو داود وأثره في علم الحديث: 327.

(93) يؤيد ذلك قول الألباني: "والحارث هذا متفق على تضعيفه؛ فلا نطيل الكلام بذكر أقوال الأئمة فيه، وقد قال الحافظ في التقريب: " ضعيف "، وفي التلخيص: " وهو ضعيف جدًا". الألباني، ضعيف أبي داود: 101/1.

والشيخ محمد الأمين الهرري حكم على السند بالضعف قال: " لأن من رجاله الحارث بن وَجِيه، وهو متفق على ضعفه". الهرري، مرشد ذوي الحجا والحاجة: 388/4.

94() وقد أطلق أبو داود مصطلح "منكر " على تفرد الراوي بما لا يتابع عليه، وكان هذا الفرد مما لا يحفظه أئمة الحديث فقد أطلقه على تفرد الثقة، وأطلقه على تفرد الصدوق، وأطلقه على تفرد الضعيف. ينظر: المحمدي، الشاذ والمنكر وزيادة الثقة موازنة بين المتقدمين والمتأخرين: 73.

(95) أبو داود، رسالة أبي داود إلى أهل مكة: 25.

(96) ينظر: الهليل، مفهوم الحديث المنكر في سنن الإمام أبي داود: 81.

(97) البزاز، مسند البزار: 252/17.

(98) ابن القيسراني، أطراف الغرائب والأفراد: 251/5.

(99) البيهقي، السنن الكبرى: 276/1.

(100) ابن الجوزي، العلل المتناهية: 375/1.

(101) الذهبي، التذهيب: 191/2.

(102) أبو داود، سنن أبي داود: السنن: 206، ح(1377).

(103) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 508/27، ابن حجر، التقريب: 529، تهذيب التهذيب: 128/10.

104() أهل مكة كما سبق بيانه في الجزء المفقود من السؤالات، فتكون السنن حفظت لنا قولًا لأبي داود في رجل من أهل مكة.

105() قال النووي: " بفتح الزاي وكسرها". النووي، تهذيب الأسماء واللغات: 92/2. قال السمعاني: بفتح الزاي والنون الساكنة وفي آخرها الجيم، بلاد الزنج معروفة، وهي بلاد السودان، والمشهور بهذه النسبة مسلم بن خالد القرشي المخزومي مولاهم المعروف بالزنجي. السمعاني، الأنساب: 329/6، وكذلك ضبطها ابن ناصر الدين، توضيح المشتبه: 249/4، وزاد ابن نقطة وابن الأثير: "وكسر الجيم". ينظر: ابن نقطة، إكمال الإكمال: 93/3، ابن الأثير، جامع الأصول: 427/12. واختلف في سبب تلقيبه بالزنجي، قيل: لسواده، وقيل: لبياضه على العكس، وقيل: لمحبته التمر، قالت له جاريته: ما أنت إلا زنجي، لأكل التمر، فبقي عليه هذا اللقب. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى: 42/6؛ السمعاني، الأنساب: 329/6، ابن الأثير، جامع الأصول: 427/12؛ المزي، تهذيب الكمال: 508/27؛ ابن حجر، نزهة الألباب في الألقاب: 295/2.

(106) مختلف في توثيقه وتضعيفه، كذا قال النووي، وابن السمعاني، وابن تيمية. ينظر: النووي، تهذيب الأسماء واللغات: 3/2؛ مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال: 172/11؛ ابن تيمية، جامع المسائل: 309.

وخلص عبدالواسع الغشيمي إلى: "أنَّ مَن وثقه في بعض الألفاظ كان لدينه وزهده وعبادته، ومَن ضَعَّفه وهُم أكثر النقاد كان بسبب كثرة خطئه وأوهامه، ومِن ثَم فإنه يُكتب حديثه ولا يحتج به، لكنه إذا توبع من قِبل راوٍ آخر مثله أو أقوى منه، أو عُضِد برواية أخرى، فإن حديثه يرتقي إلى مرتبة الحديث الحسن". الغشيمي، أقوال علماء الجرح والتعديل في مسلم بن خالد الزنجي ومروياته في صحيح ابن حبان، مجلة الآداب، جامعة ذمار، (ع19)،2021م: 11.

(107) الدارقطني، سنن الدارقطني: 466/3.

(108) ابن القطان بيان الوهم والإيهام: 132/3.

(109) ابن كثير، البداية والنهاية: 190/10.

(110) ينظر: العقيلي، الضعفاء الكبير: 150/4؛ المزي ،تهذيب الكمال: 508/27.

(111) النسائي، الضعفاء والمتروكون: 97.

(112) العقيلي، الضعفاء الكبير: 150/4.

(113) الذهبي، ميزان الاعتدال: 102/4.

(114) ابن سعد، الطبقات الكبرى: 42/6.

(115) ابن الجوزي، المنتظم: 56/9.

(116) ينظر: الذهبي، الكاشف: 258/2.

(117) ابن حبان، الثقات: 448/7.

(118) ينظر: الغوري، معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل: 392.

(119) أبو داود، سنن أبي داود: 272، ح(1854).

(120) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 327/34؛ ابن حجر، التقريب: 676، تهذيب التهذيب: 249/12.

(121) قال الأزدي: " بالتشديد". المؤتلف والمختلف: 689/2.

وضبطه ابن ماكولا: " بضم أوله وفتح ثانيه، وتشديد الزاي وفتحها". مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال(234/7)، وينظر: ابن الأثير، جامع الأصول: 927/12؛ ابن حجر، تبصير المنتبه: 1326/4.

قال ابن الملقن: "أبو المهزم هذا فَتَح الأمير -ابن مَاكُولَا- الزاي منه، وقال ابن ناصر: بكسرها، حكاهُ ابن قُتَيْبَة فيما غيَّرَهُ أصحاب الحديث من الأسماء". ابن الملقن، البدر المنير: 339/6.

قال ابن ناصر الدين الدمشقي: " بضم الميم، وفتح الهاء، وتثقيل الزاي، وقد اختلف فيها، فالأكثر أنها مفتوحة، وبه جزم ابن ماكولا وغيره، وكسرها أبو محمد ابن قتيبة وغيره، وبالكسر وجدته بخط الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي في كتاب عبدالغني بن

سعيد، وكذلك وجدته في نسخة أخرى قرئت على الحافظ أبي الفضل بن ناصر، ووجدته بفتح الزاي في نسخة بكتاب عبدالغني، سمعت من لفظ الشيخ نصر بن إبراهيم المقدسي، وعليها خطه، وعورضت بأصل سماعه من شيخه أبي زكريا عبدالرحيم البخاري، عن مصنفه عبدالغني". ابن ناصر الدين، توضيح المشتبه: 296/8.

وضبطه ابن حجر: " بتشديد الزاي المكسورة". التقريب: 676؛ ابن المِبْرَد، ضبط من غبر: 379.

122() أهل البصرة كما سبق بيانه لم يستوعبهم في السؤالات، فتكون السنن حفظت لنا قولًا لأبي داود في رجل من أهل البصرة.

(123) ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال: 426/4.

(124) خلص الباحث محمد الأندونيسي في رسالته الماجستير، -بعد أن جمع الأقوال في الراوي- إلى: " أن أبا المهزِّم ضعفه أبو داود وأبو حاتم وابن معين في رواية عنه، وأبو زرعة والدارقطني وغيرهم، وقد تركه شعبة والنسائي ثم المنذري ثم الحافظ ابن حجر". ينظر: المتروكون والمجهولون ومروياتهم في سنن أبي داود: 68.

(125) قال النووي: "وأبو المُهَزِّم هذا ضعيف باتفاق المحدثين، وبالغوا في تضعيفه حتَّى قال شعبة: لو أعطوه فَلْسًا لحدَّثهم سبعين حديثًا". المجموع شرح المهذب: 318/7؛ وينظر: السهارنفوري، بذل المجهود في حل سنن أبي داود: 246/7.

وقال: الذهبي، سير أعلام النبلاء: 172/14: "متفق على ضعفه، والعجب أن شعبة يروي عنه، ما أظنه تبين له حاله - والله أعلم –".

(126) ابن حجر، التقريب: 676، قال الشيخ محمد الأمين الهرري: " أبو المهزم، متفق على ضعفه متروك". الهرري، مرشد ذوي الحجا والحاجة: 94/21.

(127) النسائي، الضعفاء والمتروكون: 110.

(128) الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني: 71.

(129) ستأتي ترجمته برقم: (11/1).

(130) أبو داود، سنن أبي داود: 465، ح(3184).

(131) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 404/31؛ ابن حجر، التقريب: 592، تهذيب التهذيب: 238/11.

(132) الجابر: بفتح الجيم وكسر الباء المنقوطة بواحدة والراء في آخرها، عُرف بهذه الحرفة أبو الحارث يحيى بن عبدالله بن الحارث الجابر، وظني أنه بجبر الكسر، ويقال له المجبر أيضًا. السمعاني، الأنساب: 159/3.

وقال المزي، والذهبي: "كان يجبر الأعضاء المكسورة". ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 404/31؛ الذهبي، تاريخ الإسلام: 751/3.

(133) بضم أوله، وفتح الجيم والموحَّدَة المُشَدَّدَة. ابن ناصر الدين ، توضيح المشتبه: 8/ 46.

(134) هذه النسبة إلى تيم، وهو بطن من غافق ممن كان بمصر. السمعاني، الأنساب: 120/3.

(135) أهل الكوفة كما سبق بيانه لم يستوعبهم في السؤالات، فتكون السنن حفظت لنا قولًا لأبي داود في رجل من أهل الكوفة.

(136) ينظر: ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله: 3/ 27.

(137) ونقل مغلطاي عن أبي داود توثيقه، "فقال: قال أبو داود: ثقة". ينظر: مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال: 336/12. ولم أقف على أحد نقل هذا عن أبي داود إلا مغلطاي.

(138) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 161/9.

(139) الضعفاء والمتروكون: 107.

(140) ابن المزي، تهذيب الكمال: 404/31؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب: 238/11.

(141) الجوزجاني، أحوال الرجال: 89.

(142) قال الذهبي: "وقد قيل في جَمَاعات: ليس بالقويّ، واحتُجَّ به، وهذا النَّسَائِي قد قال في عِدَّةٍ: ليس بالقويّ، ويُخرِجُ لهم في كتابه، قال: قولُنا: ليس بالقوي، ليس بجَرْحٍ مُفْسِد". الذهبي، الموقظة: 82.

قال الألباني: "فإنَّ ثمة فرقًا أيضًا بين قول الحافظ: ليس بالقوي، وقوله: ليس بقوي، فإنَّ هذا ينفي عنه مطلق القوة فهو يساوي قوله:

"ضعيف"، وليس كذلك قوله الأول: "ليس بالقوي " فإنه ينفي نوعًا خاصًا من القوة وهي قوة الحفاظ الأثبات ". السلسلة الصحيحة: 28/2. وقال أيضًا: "قول أبي حاتم: "ليس بالقوي"، فهذا لا يعني أنَّه ضعيف؛ لأنَّه ليس بمعنى: "ليس بقوي"، فبين هذا وبين ما قال فرقٌ ظاهرٌ عند أهل العلم، ويؤيّده أنَّه سُئل: كيف حديثه؟ فقال: "صالح، هو لَيِّن الحديث"، فهذا يعني أنَّه وَسَطٌ حسن الحديث". الألباني، النصيحة بالتحذير من تخريب ابن عبدالمنان لكتب الأئمة: 183.

(143) الفسوي، المعرفة والتاريخ: 3/ 35.

(144) ابن حبان، المجروحين: 3/ 123.

(145) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال: 336/12.

(146) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: 195- 196.

(147) ابن عبد البر، التمهيد: 12/ 98.

(148) البيهقي، السنن الكبرى: 33/4.

(149) نفسه: 343/7.

(150) ابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ: 583/1.

(151) ابن الجوزي، إعلام العالم بعد رسوخه بناسخ الحديث ومنسوخه: 292.

(152) الهيثمي، مجمع الزوائد: 63/5.

(153) العيني، مغاني الأخيار: 561/3.

(154) الذهبي، المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه: 177.

(155) الذهبي، الكاشف: 2/ 369.

(156) ابن حجر، التقريب: 592.

(157) ينظر: ميزان الاعتدال: 4/ 389؛ موسوعة أقوال يحيى ابن معين: 81/5.

(158) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله: 397/1، 27/3.

(159) ابن عدي، الكامل: 29/9.

(160) ابن المديني، العلل: 99.

(161) الفسوي، المعرفة والتاريخ: 816/2.

(162) الترمذي، جامع الترمذي: 2/ 324.

(163) البيهقي، السنن الكبرى: 33/4.

(164) الهيثمي، مجمع الزوائد: 63/5.

165() القاف والصاد والباء أصلان صحيحان، يدل أحدهما على قطع الشيء،...يقال: قصبته قصبًا، وسعي القصاب قصابًا لذلك. ابن فارس، مقاييس اللغة: 94/5، مادة: [قصب].

والقصب: القطع. وقصب الجزار الشاة يقصبها قصبًا: فصل قصبها، وقطعها عضوًا عضوًا. ابن منظور، لسان العرب: 675/1.

علَّق الشيخ العباد على قول أبي داود كان قصابًا، فقال: " يعني: هذا تعريف به، وقصاب يعني: جزار". العباد، شرح سنن أبي داود: 12/497.

166() أبو داود، سنن أبي داود: السنن: 621، ح(4417).

(167) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 220/23؛ ابن حجر، التقريب: 446، تهذيب التهذيب: 8/ 276.

(168) قال القاضي عياض: "دلهم، بفتح الدال والهاء، هو الصحيح، وكذا رويناه، ورواية عبدالحق فيه بضم الدال والهاء". القاضي عياض، التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة: 249/1.

(169) واسط، اسم يقع على عدة مواضع، منها واسط مدينة الحَجّاج التي بنى بين بغداد والبصرة، سمّيت بذلك لأن بينها وبين الكوفة فرسخًا، وبينها وبين البصرة مثل ذلك، وبينها وبين المدائن مثل ذلك، وقيل: لأنّه كان هناك قبل عمارتها موضع يسمى واسط القصب، فلما عمّر الحجاج مدينته سمّاها باسمه. البكري، معجم ما استعجم من أسماء البلاد: 1363/4؛ الحموي، معجم البلدان: 347/5.

وهي محافظة معروفة اليوم بهذا الاسم في العراق، ومركزها مدينة الكوت تقع جنوب بغداد بـ(180) كم.

170() أهل البصرة كما سبق بيانه لم يستوعبهم في السؤالات، فتكون السنن حفظت لنا قولًا لأبي داود في رجل من أهل البصرة.

(171) ينظر: ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون: 6/3؛ ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات: 186؛ الذهبي، ميزان الاعتدال: 351/3.

(172) ابن حنبل، سؤالات أبي داود للإمام أحمد: 189، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله: 3/ 472.

(173) ينظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق: 314/48؛ المزي، تهذيب الكمال: 220/23.

(174)وقال أيضًا: "ليس بالقوي، ولا بالحافظ"، نقله عن أبي داود الذهبي، وابن حجر. ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام: 949/3، التذهيب: 331/7، الكاشف: 122/2، المغني: 511/2، ميزان الاعتدال: 351/3؛ ابن حجر، لسان الميزان: 335/7. ولعل قولهما: (ليس بالقوي)، من تصرفهما في نقل كلام أبي داود، قال المعلمي: "أصحاب الكتب كثيرًا ما يتصرفون في عبارات الأئمة بقصد الاختصار أو غيره وربما يخل ذلك بالمعنى، فينبغي أن يراجع عدة كتب فإذا وجد اختلافًا بحث عن العبارة الأصلية ليبني عليها". المعلمي، التنكيل: 254/1. فلم يقل أحد من النقاد: ليس بالقوي، وإنما ليس بالحافظ.

(175) لم أجده في سؤالاته المطبوع، ونقله عنه ابن حجر. ينظر: تهذيب التهذيب: 277/8، ونقله عن ابن حجر، المباركفوري، مرعاة المفاتيح: 246/5. وجاء ذكر الفضل بن دلهم الواسطي في حديث آخر في سنن أبي داود، قال أبو داود: (واسطي، ضعيف، وهو منكر، وليس صاحبه برضا، كان قصارًا بواسط). ينظر: سنن أبي داود طبعة التأصيل: 243/5. قال المحقق: هي زيادة في رواية ابن العبد، أثبتها ابن حجر على حاشية نسخته الخطية لسنن أبي داود، وذكرها أيضًا في: ابن حجر، تهذيب التهذيب: 249/8، إلا أنه قال: "قال أبو الحسن ابن العبد، عن أبي داود: حديثه منكر، وليس هو برضا".

(176) نقل عنه: ابن حجر، تهذيب التهذيب: 8/ 277.

(177) ا بن عساكر، تاريخ دمشق: 314/48؛ المزي، تهذيب الكمال: 220/23.

(178) البزاز، مسند البزار: 223/13.

(179) ابن حبان، المجروحين: 210/2.

(180) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون: 6/3.

(181) ابن حجر، التقريب: 446.

(182) ابن سهل، تاريخ واسط: 108.

(183) ابن معين، تاريخ ابن معين: 295/3.

(184) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 61/7.

(185) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 61/7. إذا أضيف (صالح) إلى (الحديث)، فإن المراد به صلاحية هذا الراوي في تحمل الحديث وأدائه وكتب حديثه والنظر فيه. ينظر: الغوري، معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل: 403؛ الخميسي، معجم علوم الحديث: 134.

(186) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 61/7؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب: 8/ 276.

(187) ابن الخراط، الأحكام الكبرى: 22/3.

(188) أخرجه: أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الحدود، باب في الرجم، من حديث عبادة بن الصامت ﷺ، ح(4415) مرفوعًا: " خُذُوا عَنِّي، قد جَعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيلًا... الحديث".

(189) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 220/23؛ إبراهيم النحاس، الجامع لعلوم الإمام أحمد-علل الحديث-: 257/15، بشير علي، منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث: 2/ 796.

(190) ابن أبي حاتم، علل الحديث: 207/4.

(191) أبو داود، سؤالات الآجري: 35-36.

(192) بضم الميم، أي: ممن يذهب إلى الإرجاء. ابن رسلان، شرح سنن أبي داود: 18/ 248.

193() أبو داود، سنن أبي داود: 664، ح(4697).

(194) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 308/20؛ ابن حجر، التقريب: 397، تهذيب التهذيب: 7/ 278.

(195) بفتح الميم وسكون الراء، بعدها ثاء مثلثة. ابن حجر، التقريب: 397؛ ابن المبرد، ضبط من غبر: 208.

(196) بفتح الحاء المهملة وسكون الضاد المنقوطة وفتح الراء،هذه النسبة إلى حضرموت، وهي من بلاد اليمن من أقصاها. السمعاني، الأنساب: 179/4.

ومعروفة اليوم بهذا الاسم حضرموت تقع في ناحية واسعة شرقي عدن (اليمن) بقرب ساحل العرب، وحولها رمال كثيرة تُعرف بالأحقاف، وبها قبر هود عليه السلام،وقبائل حضرموت يمتازون عن غيرهم من العرب بالنشاط، وعلو الهمة، والتغرب في طلب الرزق. الحموي، معجم البلدان: 270/2؛ الأكوع، معجم بلدان اليمن: 263/1؛ أبو خليل، أطلس الحديث النبوي: 148.

وأهل اليمن كما سبق بيانه في الجزء المفقود من السؤالات، فتكون السنن حفظت لنا قولًا لأبي داود في رجل من أهل اليمن.

(197) ينظر سنة وفاته: الذهبي، العِبر: 116/1، سير أعلام النبلاء: 5/ 60؛ مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال: 273/9؛ ابن العماد، شذرات الذهب: 90/2.

(198) ينظر: مسعود، الرواة الذين تكلم فيهم الإمام أبو داود السجستاني وأخرج لهم البخاري في صحيحه: 155.

(199) يؤيد ذلك قول علي بن المفضل المقدسي: "علقمة بن مرثد هو من الثقات المتفق عليهم". ينظر: المقدسي، كتاب الأربعين في فضل الدعاء والداعين: 39.

(200) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله: 144/2؛ ورواية المروذي: 202.

(201) كما في السنن: "علقمة مرجئ"، وقال أيضًا: "سمعت أحمد ذكر المرجئة، فقال: قيس بن مسلم، وعلقمة بن مرثَد...". ابن حنبل، سؤالات أبي داود للإمام أحمد: 306. فعدَّ علقمة من المرجئة.

(202) قال: "علقمة بن مرثد، وعمرو بن مرة، ومِسْعَر بن كِدَام، كانوا مرجئة". الخطيب البغدادي، الكفاية في معرفة أصول علم الرواية: 125.

(203) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله: 144/2؛ ورواية المروذي: 202.

204() ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله: 321/2.

(205) المنذري، مختصر سنن أبي داود: 275/3.

(206) ينظر: ابن رسلان، شرح سنن أبي داود: 248/18.

(207) فتح المغيث: 331/1، وينظر: الجرح المردود في الراوي الموثق دراسة نظرية تطبيقية (مبحث البدعة)، فهد بن سعيد القحطاني: 55-72.

(208) لم أقف على أحد نسبه إلى البصرة إلا أبا داود، ونقل عنه العيني في معاني الأخيار: 43/2، وما نقله ابن المديني: سمعت ابن عيينة قال: قلت ليحيى الجابري وامتحنته: مَن أبو ماجد هذا؟ فقال: شيخ طرأ علينا من البصرة، وقد روى أبو ماجد غير حديث منكر". العلل لابن المديني: 99. وأهل البصرة كما سبق بيانه لم يستوعبهم في السؤالات، فتكون السنن حفظت لنا قولًا لأبي داود في رجل من أهل البصرة.

(209) السنن: 465/ رقم3184.

(210) ينظر: تهذيب الكمال: 241/34؛ التقريب: 670؛ تهذيب التهذيب: 216/12.

(211) العلل لابن المديني: 99.

212() البخاري، الكنى: 73/8؛ جامع الترمذي: 323/2؛ تهذيب الكمال: 241/34.

(213) الفسوي، المعرفة والتاريخ: 580/2.

(214) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله،397/1، 27/3.

(215) جامع الترمذي،324/2؛ الترمذي، العلل الكبير: 145.

(216) التاريخ الكبير: 286/8؛ الضعفاء الصغير: 143.

(217) الضعفاء والمتروكون: 113.

(218) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال: 372/9.

(219) ابن عدي، الكامل: 195/9.

(220) الترمذي، العلل الكبير: 145.

(221) أحوال الرجال: 90.

(222) الثقات: 422/2.

(223)سؤالات البرقاني للدارقطني: 77.

(224) البيهقي، السنن الكبرى: 334/7.

(225) (805/2).

(226) (566/4).

(227) (ص467).

(228) (59/2).

(229) التقريب: 670.

(230) قال ابن المديني: "لا نعلم روى عنه غير يحيى الجابر". تهذيب الكمال: 241/34.

(231) رقم: (13/3).

(232) شرحه على سنن أبي داود: 67/367.

(233) السنن: ص739/رقم 5271.

(234) ينظر: تهذيب الكمال: 5/25؛التقريب: 473؛تهذيب التهذيب: 112/9.

(235) جاء منسوبًا للكوفة عند أبي داود في سند الحديث قال: "ثنا سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي، وعبدالوهاب بن عبدالرحيم الأشجعي، قالا: ثنا مروان، ثنا محمد بن حسان، قال عبدالوهاب: الكوفي، عن عبدالملك بن عمير، عن أم عطية الأنصارية، أن امرأة كانت تختن بالمدينة فقال لها النبي ﷺ...).

قال الشيخ العباد: "(قال عبدالوهاب: الكوفي) يعني: محمد بن حسان الكوفي، أي إنَّ أحدَ شَيخَي أبي داود زاد في التعريف بـ محمد بن حسان بأنه الكوفي، وأما الشيخ الآخر فلم يذكر هذه الزيادة". شرحه على سنن أبي داود: 597/7.

ونسبه البيهقي للكوفة فقال: "محمد بن حسان الكوفي، مجهول". معرفة السنن والآثار: 63/13. أهل الكوفة كما سبق بيانه لم يستوعبهم في السؤالات، فتكون السنن حفظت لنا قولًا لأبي داود في رجل من أهل الكوفة.

(236) هو محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الأسدي الشامي المصلوب... وقد يُنسب لجده، قيل: إنهم قلبوا اسمه على مائة وجه ليخفى، كذَّبوه، وقال أحمد ابن صالح: وضع أربعة آلاف حديث، وقال أحمد: قتله المنصور على الزندقة، وصلبه، من السادسة، (ت ق). ينظر: تهذيب الكمال: 264/25؛ التقريب: 480؛ تهذيب التهذيب: 415/9. فتبين أنه محمد بن حسان الكوفي، وليس الشامي المصلوب، قال ابن حجر في التهذيب: 113/9: "والمصلوب ليس كوفيًا، وإن جزم البخاري بأن المصلوب قالوا فيه محمد بن حسان فلا مانع من اتفاق اسم الراوي وأبيه مع آخر". وجعلهما الذهبي في ميزان الاعتدال رجلين وأفرد لهما ترجمتين، محمد بن حسان شيخ لمروان بن معاوية: 511/3،

ومحمد بن سعيد المصلوب: 511/3. قال الألباني: "... فيظهر من رواية مروان بن معاوية أنه محمد بن حسان الكوفي فهو الذي تفرد به، وهو مجهول". السلسلة الصحيحة: 346/2.

درس الحديث د. سليمان القصير، ولم يحرر حال محمد بن حسان والخلاف فيه،وإنما اكتفى بقول أبي داود فيه: مجهول. ينظر: ختان الأنثى دراسة حديثية فقهية، مجلة جامعة القصيم، (م3)، (ع1)، 1431هـ: 10.

(237) وهو الحديث الذي ذكر فيه أبو داود قوله في محمد بن حسان، أخرجه في كتاب الأدب، أبواب السلام، باب ما جاء في الختان من حديث أم عطية الأنصارية رضي الله عنها (ح 5271).

(238) معرفة السنن والآثار: 63/13.

(239) ابن عدي، الكامل: 446/7.

(240) (164/2).

(241) (566/2).

(242) (ص346).

(243) (511/3).

(244) (74/8).

(245) (ص473).

(246) (354/7).

(247) السنن: ص316/ رقم2189.

(248) ينظر: تهذيب الكمال: 96/28؛ التقريب: 535؛ تهذيب التهذيب: 183/10.

(249) بضم أوله، وفتح الظّاء المعجمة، تَلِيهَا ألف، ثمَّ هاء مكسورة، ثمَّ راء. ابن ناصر الدين، توضيح المشتبه: 191/8.

(250) أهل مكة كما سبق بيانه في الجزء المفقود من السؤالات، فتكون السنن حفظت لنا قولًا لأبي داود في رجل من أهل مكة.

(251) ينظر: البخاري، التاريخ الأوسط: 128/2،التاريخ الكبير: 73/8.

(252)ينظر: تهذيب الكمال: 96/28.

(253) علل الدارقطني: 124/15.

(254)سؤالات ابن الجنيد: 297؛تهذيب الكمال: 96/28.

(255) ينظر: البيهقي، السنن الكبرى: 527/15؛ اللَّخمي، مختصر خلافيات البيهقي: 240/4؛ تهذيب الكمال: 97/28.

(256) الجرح والتعديل: 439/8.

(257) قال الألباني: " ومعنى كلامه أنه رجل مجهول". معجم أسامي الرواة الذين ترجم لهم الألباني: 144/4.

(258) جامع الترمذي: 479/2. قال الألباني: "ومعنى كلامه أنه رجل مجهول". إرواء الغليل: 149/7.

259() مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال: 242/11.

(260) ابن عدي، الكامل: 205/8.

(261) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال: 242/11.

(262) ابن حزم، المحلى: 119/10، 35/10.

(263) ابن عبد البر، الاستذكار: 99/18.

(264) الذهبي، تاريخ الإسلام: 982/3.

(265) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 167/2.

(266) ابن حجر، التقريب: 535.

(267) ابن حبان، الثقات: 528/7.

(268) هو النوع الحادي والتسعون عند السيوطي: " معرفة مَن لم يروِ إلا حديثًا واحدًا". تدريب الراوي: 932/2.

(269) المستدرك على الصحيحين: 223/2.

(270) ابن الملقن، البدر المنير: 100/8.

(271) ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق: 429/4.

(272) قال المعلمي: "التحقيق أن توثيقه على درجات، الأولى: أن يصرح به كأنْ يقول" كان متقنًا أو مستقيم الحديث أو نحو ذلك، الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم، الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة، الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذاك الرجل معرفة جيدة، الخامسة: ما دون ذلك، فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة، والرابعة صالحة، والخامسة لا يُؤمَنُ فيها الخلل". المعلمي، التنكيل: 669/2.

(273) تعليق الألباني على كتاب، المعلّمي، التنكيل: 669/2.

(274) هذه العبارة لا تستقيم، وبعد البحث وقفتُ على قول أبي داود عند المنذري: قال: " وحُكي عن أبي داود أنه قال: مَن يأخذ بهذا؟ وأبو المعتمر من هو؟ لا يُعرف". المنذري، مختصر سنن أبي داود: 492/2.

(275) أبو داود، سنن أبي داود: 507، ح(3523).

(276) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 305/34؛ ابن حجر، التقريب: 674، تهذيب التهذيب: 274/4.

277() أهل المدينة كما سبق بيانه في الجزء المفقود من السؤالات، فتكون السنن حفظت لنا قولًا لأبي داود في رجل من أهل المدينة.

278() نَصَّ على شهرته بكنيته الشيخ محمد الأمين الهرري. ينظر: مرشد ذوي الحجا والحاجة: 487/13.

(279) مسلم، المنفردات والوحدان: 227.

(280) ابن عبد البر، التمهيد: 416/8.

(281) الذهبي، ميزان الاعتدال: 575/4.

(282) الذهبي، الكاشف: 462/2.

(283) ابن حجر، التقريب: 674.

(284) ابن حبان، الثقات: 663/7.

(285) ابن المنذر، الأوسط: 34/11.

(286) الطحاوي، شرح مشكل الآثار: 22/12.

287() أهل المدينة كما سبق بيانه في الجزء المفقود من السؤالات، فتكون السنن حفظت لنا قولًا لأبي داود في رجل من أهل المدينة.

(288) أبو داود، سنن أبي داود: 268، ح(1825).

(289) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 98/2؛ ابن حجر، التقريب: 89، تهذيب التهذيب: 125/1.

(290) ذكره: الذهبي، المغني: 15/1، ميزان الاعتدال: 35/1.

(291) ابن عدي، الكامل: 418/1.

(292) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون: 1/ 34.

(293) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب المناسك، باب ما يلبس المحرم (ح 1826) قال: ثنا قتيبة بن سعيد، ثنا إبراهيم بن سعيد المدني، عن نافع، عن ابن عمر-رضي الله عنهما-، مرفوعًا: (المحرمة لا تنتقب، ولا تلبس القُفَّازين). وقد توبع إبراهيم بن سعيد على رفعه فلم ينفرد بذلك، قال ابن عبدالبر: "رفعه صحيح". ينظر: ابن عبد البر، التمهيد: 106/15، الاستذكار: 15/4. وقال أبو زرعة العراقي: " لكن رواه البيهقي من رواية فضيل بن سليمان عن موسى بن عقبة عن نافع، ومن رواية جويرية عن نافع، وإسنادهما صحيح، ففيه ترجيحٌ

لرواية إبراهيم بن سعيد، وردٌّ لقول ابن عدي إنه تفرد برفعه، -قلت ابن العراقي- وقال المنذري: رواه حفص بن ميسرة الصنعاني، وفضيل بن سليمان، عن موسى بن عقبة، فرفعاه، قال: وكلُّ مَن رفعه ثقة ثبتٌ محتج به ". أبو زرعه، طرح التثريب: 43/5. وقال الألباني: "وقد تابعه الليث بن سعد كما في الرواية التي قبلها، وابن إسحاق كما في الرواية الآتية، ولذلك قلنا: حديث صحيح". الألباني، صحيح سنن أبي داود: 90/6. وقال الشيخ العباد: "ذكر أبو داود أن هذا الذي جاء مِن ذِكر النهي عن الانتقاب ولبس القفازين جاء مرفوعًا إلى رسول الله ﷺ، وجاء في بعض الطرق موقوفًا على ابن عمر، والمرفوع ثابت وصحيح، وهو في الصحيحين، والطريق التي أوردها أبو داود من طريق الليث هي مرفوعة إلى رسول الله ﷺ، ثم ذكر بعض الطرق التي تماثل هذه الطريق المرفوع، وذَكر بعضَ الطرق التي فيها أنه موقوف على ابن عمر، فيكون الحديث جاء عنه موقوفًا وجاء عنه مرفوعًا". العباد، شرحه على سنن أبي داود: 23/216. وللاستزادة في تخريج الحديث ودراسته تراجع رسالة الدكتوراه: "ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها"، د. جمال السيد: 2/ 409-416.

(294) وكذا قال: ابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ: 2642/5.

(295) الذهبي، المغني: 15/1.

(296) الذهبي، ميزان الاعتدال: 1/ 35.

(297) ابن حجر، التقريب: 89.

(298) ينظر: العراقي، طرح التثريب: 43/5.

(299) الألباني، صحيح سنن أبي داود: 89/6.

(300) السخاوي، التحفة اللطيفة: 73/1.

(301) قال ابن القطان: "فأما قول أبي حاتم فيه: " شيخ " فليس بتعريف بشيء من حاله، إلا أنه مُقِلٌّ ليس من أهل العلم، وإنما وقعتْ له رواية أخذت عنه". ابن القطان، بيان الوهم والإيهام: 627/4.

قال ابن رجب: "والشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عمن دون الأئمة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة، وغيره". ابن رجب، شرح علل الترمذي: 658/2.

قال الذهبي: " شيخ ليس هو عبارة جرح، ولكنها أيضًا ما هي عبارة توثيق". الذهبي، ميزان الاعتدال: 385/2.

قال ابن العراقي: " قال والدي قد تعقَّب أبو داود الحديث بما يَدُلُّ على عدم شهرة راويه ". ابن العراقي، طرح التثريب: 43/5.

(302) قال أبو داود: "ماسكت عنه فهو صالح." أبو داود، رسالة أبي داود إلى أهل مكة: 27.

وهو في هذا الحديث بيَّن حال إبراهيم فلم يسكت عنه، كما سبق في ترجمته، وعلى كل حال فالحديث صحيح كما تقدم بيانه.

(303) قال ابن رشيد: "ومعناها يقارب الناس في حديثه ويقاربونه، أي: ليس حديثه بشاذ ولا منكر". السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: 119/2. قال الغوري: "الصحيح أنه من ألفاظ التعديل على كل حال، فهذا هو رأي العراقي والذهبي والسيوطي وغيرهم. الغوري، معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنادرة: 648.

(304) وهو الحديث سابق الذكر.

(305) بعد البحث المطول للوقوف على هذا الحديث الذي رواه إبراهيم بن سعيد عن أبي عبدالحميد، فلم أقف إلا على حديث أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده، ح (338) قال: أخبرنا بَقِيَّة بن الوليد، والبخاري في التاريخ الكبير (رقم 935) قال: قَالَهُ لنا إسحاق، والطبراني في مسند الشاميين ،ح(741)، والمُخَلِّص البغدادي في المخلصِّيات ح(996) كلاهما من طريق بَقِيَّة، عن عُتْبَة بن أبي حَكِيم، عن إبراهيم بن سعيد، عن أبي عبدالحميد، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا، -ولم يذكر ابن راهويه في إسناده أبا عبدالحميد-، ولفظه: (إِنِّي لَأَرَى أُمَمًا تُقَادُ بالسَّلاسل من النَّار إلى الجَنَّة)، ولفظ البخاري: (بمثله، وليس فيه: "من النار)، وزاد الطبراني: ("من النَّار إلى الجَنَّة"، قلت: الأُسَارَى قال: نعم). وإبراهيم بن سعيد أشكل عليَّ تعيينه؛ إذْ لم يُنسب أو يكنى في سند الحديث، وذكره البخاري وأبو حاتم -ولم يذكرا فيه جرحًا أو تعديلًا-،وابن حبان في الثقات. ينظر: البخاري، التاريخ الكبير: 291/1؛ ابن أبي حاتم،الجرح والتعديل: 104/2؛ ابن حبان، الثقات: 4/ 12.

ونظرت في شيوخ عتبة بن أبي حَكِيم فلم أجد إلا إبراهيم بن سعد. قال المزي: "روى عن إبراهيم بن سعد فيما قيل"، قال د.بشار معروف: جاء في حواشي النسخ تعليق للمؤلف نصه" كذا قلبه والأشبه أن يكون سعد بن إبراهيم". تحقيقه على تهذيب الكمال: 300/19. وبالنظر في ترجمتي إبراهيم بن سعد الزهري، وسعد بن إبراهيم الزهري لم أجد لعتبة بن أبي حكيم، وأبي عبدالحميد ذكرًا في شيوخهم وتلاميذهم. المزي، تهذيب الكمال: 88/2، 238/10. وأبو عبدالحميد بحثتُ عنه ولم أعرفه، ولم أقف عليه في تلاميذ أبي هريرة ﷺ. ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 34/ 366. ثم وقفتُ على قول ابن عبدالبر: "أبو عبدالحميد، عن أبي هريرة، روى عنه إبراهيم بن سعيد، وكلاهما مجهولان لا يُعرفان".وقال الذهبي: "أبو عبدالحميد، عن أبي هريرة، وعنه إبراهيم بن سعيد، وهما مجهولان". ينظر: ابن عبدالبر، الاستغناء: 1402/3؛ الذهبي، المقتنى: 363/1. لذلك توقفتُ عن الجزم بأن هذا الحديث هو الذي يعنيه الذهبي. وأبو عبدالحميد له متابعة أخرجها البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن - سورة آل عمران -، باب "كنتم خير أمة أخرجت للناس" (ح4557)، من طريق مَيْسَرَة-ابن عمار الأشجعي، عن أبي حازم-سلمان الأشجعي-، عن أبي هريرة ﷺ: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: 110] قال: (خَيْرَ النَّاسِ للنَّاس، تَأْتُون بهم في السَّلاسل في أَعْنَاقِهِم، حتَّى يدخلُوا في الإسلام).

(306) الذهبي، ميزان الإعتدال: 35/1.

(307) أبو داود، سنن أبي داود: 684، ح(4846).

(308) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 274/14؛ ابن حجر، التقريب: 295، تهذيب التهذيب: 137/5.

(309) قال الساجي: "أصله مدني". ينظر: مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال: 227/7. وأهل المدينة كما سبق بيانه في الجزء المفقود من السؤالات، فتكون السنن حفظت لنا قولًا لأبي داود في رجل من أهل المدينة.

(310) الباحث محمد الأندونيسي في رسالته الماجستير جمع الأقوال في الراوي، ثم قال: (النتيجة أن عبدالله بن إبراهيم هذا منكر الحديث عند أبي داود، وقد نسبه ابن حبان إلى الوضع، ثم درس الحديث الذي عند أبي داود فقال: "هذا الحديث بهذا السند ضعيف مِن أَجْلِ عبدالله بن إبراهيم فهو متروك، وهو عند أبي داود: "منكر الحديث"). المتروكون والمجهولون ومروياتهم في سنن أبي داود: 54-56.

(311) يؤيد ذلك قول ابن الجوزي في الموضوعات: "اتفقوا على ضعفه". ينظر: مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال: 227/7.

(312) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال: 7/ 227.

(313) ينظر: ابن المزي، تهذيب الكمال: 274/14؛ الذهبي، ميزان الاعتدال: 388/2.

(314) العباد، شرح سنن أبي داود: 10/550.

(315) ينظر: الهليل، مفهوم الحديث المنكر في سنن الإمام أبي داود: 71، 82.

(316) ينظر: المحمدي، الشاذ والمنكر وزيادة الثقة: 76.

(317) أبو داود، سنن أبي داود: 165، ح(1091). وذكر ابن عساكر بسنده إلى اللؤلؤي، أن أبو داود السجستاني قال: "مَخْلد هو شيخ كبير". ابن عساكر، تاريخ دمشق: 176/57.

(318) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 345/27؛ ابن حجر، التقريب: 524؛ تهذيب التهذيب: 10/ 77.

(319) أهل مكة كما سبق بيانه في الجزء المفقود من السؤالات، فتكون السنن حفظت لنا قولًا لأبي داود في رجل من أهل مكة.

(320) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي: 204، 205، رواية الدوري: 440/4.

(321) ينظر: ابن المزي، تهذيب الكمال: 343/27؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب: 77/10، لسان الميزان: 381/7.

(322) المعرفة والتاريخ: 459/2.

323() تاريخ ابن معين - رواية الدوري: 440/4.

(324) مغلطاي،إكمال تهذيب الكمال: 114/11.

(325) ابن عساكر: تاريخ دمشق: 175/57.

(326) قال ابن حجر: "فمِن أوهامه حديثه عن الأوزاعي عن عبدالواحد بن قيس عن أبي هريرة رفعه، قال: " يكفِّر كلَّ لِحَاء ركعتان" قال أبو داود: مَخْلد شيخ، إنما رواه الناس مرسلًا". ابن حجر، تهذيب التهذيب: 77/10. قال أصحاب التحرير: 358/3: "قلنا: هذا الوهمُ إنما نعرفه في حديث واحدٍ مرسلٍ رفعه، فكان ماذا؟".

(327) ابن المِبْرَد، بحر الدم: 148؛ الرباط، الجامع لعلوم الإمام أحمد-الرجال-: 116/19.

(328) نقله عنه: ابن عساكر ، تاريخ دمشق: 176/57.

329() ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 347/8.

330() مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال: 11/ 114.

331() ابن حبان، الثقات: 186/9.

332() ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات: 233.

333() الذهبي، الكاشف: 249/2.

334() الذهبي، تاريخ الإسلام: 4/ 1204.

335() الذهبي، سير أعلام النبلاء: 237/9.

336() الذهبي، ميزان الاعتدال: 84/4.

(337) ابن حجر، التقريب: 524.

338() ابن حجر, هدي الساري: 443.

339() أبو داود، رسالة أبي داود إلى أهل مكة: 25.

340() ينظر ترجمة: (5/1)-الحارث بن وَجِيْه البصري، و(9/1)-الفضل بن دَلْهَم الواسطي.

المراجع

البخاري، م.أ. (د.ت). *التاريخ الكبير*، دائرة المعارف العثمانية.

البخاري، م. إ. (1977). *التاريخ الأوسط* (محمود إبراهيم زايد، تحقيق؛ ط.1). دار الوعي.

البيهقي، أ. ح. (1991). *معرفة السنن والآثار* (عبد المعطي أمين قلعجي، تحقيق؛ ط.1). جامعة الدراسات الإسلامية بكراتشي، دار قتيبة، دار الوعي، دار الوفاء.

ابن تيمية، أ. ع. (1422). جامع المسائل (بكر بن عبد الله أبوزيد، تحقيق؛ ط.1). دار عالم الفوائد.

الجوزجاني، إ. ي. (د.ت). *أحوال الرجال* (عبدالعليم البَستوي، تحقيق). حديث اكادمي.

ابن الجوزي، ع. ع. (1406). *الضعفاء والمتروكون* (عبدالله القاضي، تحقيق؛ ط.1). دار الكتب العلمية.

ابن الجوزي، ع. ع. (1981). *العلل المتناهية في الأحاديث الواهية* (إرشاد الحق الأثري، تحقيق؛ ط.2). إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد.

الإشبيلي، ع. (د.ت).

ابن الجوزي، ع. ع. (2002). *إعلام العالم بعد رسوخه بناسخ الحديث ومنسوخه* (أحمد العماري الزهراني، تحقيق؛ ط.1). دار ابن حزم.

الجياني، ح. م. (2000). *تقييد المهمل وتمييز المشكل* (ط.1). دار عالم الفوائد.

ابن أبي حاتم، ع. م. (1371). *الجرح والتعديل* (ط.1). دار إحياء التراث العربي.

ابن حبان، م. ح. (1393). *الثقات* (ط.1). دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد

ابن حبان، م. ح. (1396). *المجروحون من المحدثين والضعفاء والمتروكين* (محمود إبراهيم، تحقيق؛ ط.1). دار الوعي.

ابن حجر، أ. ع. (1326). *تهذيب التهذيب* (ط.1). مطبعة دائرة المعارف النظامية.

ابن حجر، أ.ع. (د.ت). *تبصير المنتبه بتحرير المشتبه* (محمد النجار، تحقيق). المكتبة العلمية.

ابن حجر، أ. ع. (1390). *لسان الميزان* (ط.2). مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

ابن حجر، أ. ع. (1406). *تقريب التهذيب* (محمد عوامة، تحقيق؛ ط.1). دار الرشيد.
ابن حزم، ع. أ. (د.ت). *المحلى بالآثار*. دار الفكر.
الحموي، ي. ع. (1995). *معجم البلدان* (ط.2).، دار صادر.
الحاكم، م. ع. (2018) *المستدرك على الصحيحين*(الفريق العلمي لمكتبة دار السنة، تحقيق؛ ط.1). دار المنهاج القويم.
الخطيب البغدادي، ع. ا. (2003) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية(إبراهي مصطفى الدمياطي ، تحقيق؛ ط.1). دار الهدى.
أبو داود، س. أ. (1394). *رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه* (محمد الصباغ، تحقيق؛ ط.2). دار العربية.
أبو داود، س. أ. (1403). *سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل* (محمد العُمري، تحقيق؛ ط.1). عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
أبو داود، س. أ. (1418). *سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم* (عبدالعليم البستوي، تحقيق ودراسة؛ ط.1). مؤسسة الريان.
أبو داود، س. أ. (1420). *سنن أبي داود* (صالح آل الشيخ، إشراف؛ ط.1). دار السلام.
الذهبي، (1988). المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه(باسم فيصل الجوابرة، تحقيق؛ ط.1). دار الراية.
الذهبي، م. أ. (1382). *ميزان الاعتدال في نقد الرجال* (علي البجاوي، تحقيق؛ ط.1). دار المعرفة.
الذهبي، م. أ. (1387). *ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين* (حماد الأنصاري، تحقيق؛ ط.2). مكتبة النهضة الحديثة.
الذهبي، م. أ. (1405). *سير أعلام النبلاء* (شعيب الأرناؤوط، إشراف؛ ط.3). مؤسسة الرسالة.
الذهبي، م. أ. (1413). *الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة* (ط.1). مؤسسة علوم القرآن.
الذهبي، م. أ. (1425). *تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال* (غنيم عباس، تحقيق؛ ط.1). الفاروق الحديثة.
الذهبي، م. أ. (1426). *مَن تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث* (عبدالله الرحيلي، تحقيق؛ ط. 1). د.ن.
الذهبي، م. أ. (1994). *المغني في الضعفاء* (نور الدين عتر، تحقيق). إدارة إحياء التراث.
الذهبي، م. أ. (د.ت). *العِبر في خبر مَن غَبر* (محمد السعيد، تحقيق). دار الكتب العلمية.
الرباط، خ. 2009). *الجامع لعلوم الإمام أحمد بن حنبل-الرجال-* (ط.1). دار الفلاح للبحث العلمي.
أبو زرعه، أ. ع. (د.ت). *تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل*(عبد الله نوارة، تحقيق). مكتبة الرشد.
السخاوي، م. ع. (1993). *التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة*(ط.1). دار الكتب العلمية.
السخاوي، م. ع. (2003). *فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي* (علي حسين علي، تحقيق؛ ط.1). مكتبة السنة.
ابن سعد، م. س. (1986). *الطبقات الكبرى* (إحسان عباس، تحقيق؛ ط.1). دار صادر.
السمعاني، ع. م. (1382). *الأنساب* (عبدالرحمن المعلمي، تحقيق؛ ط.1). مجلس دائرة المعارف العثمانية.
السيد، ج. م. (2004). *ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها*[أطروحة دكتوراه غير منشورة]. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
ابن شاهين، ع. أ. (1984). *تاريخ أسماء الثقات* (صبحي السامرائي، تحقيق؛ ط.1). الدار السلفية.
ابن شاهين، ع. ح. (1989). تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (عبد الرحيم محمد أحمد ، تحقيق؛ ط.1) د. ن.
الطحاوي، أ. م. (1415). شرح مشكل الآثار (شعيب الأرنؤوط، تحقيق، ط.1). مؤسسة الرسالة.
ابن عبد البر، ي. ع. (1985). *الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى* (عبد الله مرحول السوالمة، تحقيق؛ ط.1). دار ابن تيمية للنشر والتوزيع.

ابن عبد البر، ي. ع. (2000). *الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار* (سالم محمد عطا، محمد علي معوض، تحقيق، ط.1). دار الكتب العلمية.

ابن عبدالهادي، م. أ. (2007). *تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق*(سامي بن محمد بن جاد الله، وآخرون, تحقيق؛ ط.1). أضواء السلف.

ابن عدي، ع. ع. (1418). *الكامل في ضعفاء الرجال* (عادل عبد الموجود وآخرون، تحقيق؛ ط.1). دار الكتب العلمية.

العراقي، ع. أ. (د.ت). *طرح التثريب في شرح التقريب – أكمله ابنه أحمد (أبو زرعة)*. دار الفكر العربي.

العيني، م. أ. (2006). *مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار* (محمد حسن محمد ، تحقيق؛ ط.1). دار الكتب العلمية.

الفسوي، ي. س. (1401). *المعرفة والتاريخ* (أكرم العمري، تحقيق؛ ط.2). مؤسسة الرسالة.

القاضي عياض، ع. م. (2011) *التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة* (محمد الوثيق، تحقيق؛ ط.1). دار ابن حزم.

ابن القطان، ع. م(1997). *بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام* (الحسين آيت سعيد، تحقيق؛ ط.1). دار طيبة.

القرطبي، م. أ. (2001). *الجامع لأحكام القرآن*. مؤسسة الرسالة..

ابن القيسراني، م. ط. (1428). أطراف الغرائب والأفراد (ط.1). د.ن.

ابن القيسراني، م. ط. (1996). *ذخيرة الحفاظ - من الكامل لابن عدي* (عبد الرحمن الفريوائي، تحقيق؛ ط.1). دار السلف.

ابن كثير، إ. ع. (1419). *تفسير القرآن العظيم* (محمد حسين شمس، تحقيق). دار الكتب العلمية.

ابن كثير، إ. ع. (د.ت). *اختصار علوم الحديث* (أحمد محمد شاكر، تحقيق؛ ط.2). دار الكتب العلمية.

ابن المِبْرَد، ي. ح. (1432). *ضبط مَن غبر فيمن قيَّده ابن حجر* (نور الدين طالب، إشراف؛ ط.1) دار النوادر.

ابن المبرد، ي. ح. (1992). *بحر الدم* (روحية عبد الرحمن السويفي، تحقيق؛ ط.1) دار الكتب العلمية.

المحمدي، ع. م. (2005). *الشاذ والمنكر وزيادة الثقة - موازنة بين المتقدمين والمتأخرين* (ط.1). دار الكتب العلمية.

المزي، ي. ع. (1400). *تهذيب الكمال في أسماء الرجال* (بشار معروف، تحقيق؛ ط.1) مؤسسة الرسالة.

مسلم، م. ح. (1988). *المنفردات والوحدان* (عبد الغفار سليمان البنداري، تحقيق؛ ط.1). دار الكتب العلمية.

المعلمي، ع. ي. (1406). *التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل* (محمد الألباني وآخرون، تعليقات؛ ط.2). المكتب الإسلامي.

ابن معين، ي. م. (1399). *تاريخ ابن معين رواية الدوري* (أحمد نور سيف، تحقيق؛ ط.1). مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

مغلطاي، ع. م. (1999). *شرح سنن ابن ماجه - الإعلام بسنته عليه السلام*(كامل عويضة، تحقيق؛ ط.1). مكتبة نزار مصطفى الباز.

مغلطاي، م. ق. (1422). *إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال* (عادل بن محمد وآخرون، تحقيق؛ ط.1). دار الفاروق الحديثة.

المقدسي، ع. م. (1434). الأربعين في فضل الدعاء والداعين(حسن محمد عبدهجي، دراسة وتحقيق).

ابن الملقن، ع. ع. (1425). *البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير*(ياسر بن كمال، تحقيق، ط.1). دار الهجرة للنشر والتوزيع.

ابن المنذر، م. إ. (1985). *الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف* (صغير حنيف، تحقيق؛ ط.1). دار طيبة.

المنذري، ع. ع. (2010). *مختصر سنن أبي داود* (محمد صبحي بن حسن، تحقيق؛ ط.1). مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

النسائي، أ. ش. (1396). *الضعفاء والمتروكون* (محمود زايد، تحقيق؛ ط.1). دار الوعي.

ابن ناصر الدين، م. ع.. (1993). توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم والقابهم وكناهم (محمد نعيم العرقوسي، تحقيق؛ ط.1). مؤسسة الرسالة.

الهليل، ع. ع. (2005). *مفهوم الحديث المنكر في سنن الإمام أبي داود، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية*. (50)، 14-92.

الهيثمي، ع. أ. (1994). *مجمع الزوائد ومنبع الفوائد* (حسام الدين القدسي، تحقيق؛ ط.1). مكتبة القدسي.

Arabic References

Al-Bukhārī, M. U. (D. t). *Al-tārīkh al-kabīr*. Dā'irat al-Maʿārif al-ʿUthmānīyah.

Al-Bukhārī, M. I. (1977). *Al-tārīkh al-Awsaṭ* (Maḥmūd Ibrāhīm Zāyid, taḥqīq ; Ṭ. 1). Dār al-Waʿy.

Al-Bayhaqī, U. Ḥ. (1991). *Maʿrifat al-sunan wa-al-āthār* (ʿAbd al-Muʿṭī Amīn Qalʿajī, taḥqīq ; Ṭ. 1). Jāmiʿat al-Dirāsāt al-Islāmīyah bkrātshy, Dār Qutaybah, Dār al-Waʿy, Dār al-Wafā'.

Ibn Taymīyah, U. ʿA. (1422). *Jāmiʿ al-masā'il* (Bakr ibn ʿAbd Allāh abwzyd, taḥqīq ; Ṭ. 1). Dār ʿĀlam al-Fawā'id.

Aljwzjāny, I. Y. (D. t). *Aḥwāl al-rijāl* (ʿbdālʿlym albastwy, taḥqīq). Ḥadīth akādmy.

Ibn al-Jawzī, ʿA. ʿA. (1406). *Al-ḍuʿafā' wa-al-matrūkūn* (Allāh al-Qāḍī, taḥqīq ; Ṭ. 1). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Ibn al-Jawzī, ʿA. ʿA. (1981). *Al-ʿilal al-mutanāhiyah fi al-aḥādīth alwāhyh* (Irshād al-Ḥaqq al-Atharī, taḥqīq ; Ṭ. 2). Idārat al-ʿUlūm al-Atharīyah, Fayṣal Ābād.

Al-Ishbīlī, ʿA. (D. t).

Ibn al-Jawzī, ʿA. ʿA. (2002). *I'lām al-ʿālam baʿda rswkhh bnāskh al-ḥadīth wa-mansūkhuh* (Aḥmad ibn ʿAbd Allāh al-ʿAmmārī al-Zahrānī, taḥqīq ; Ṭ. 1). Dār Ibn Ḥazm.

Al-Jayyānī, Ḥ. M. (2000). *Taqyīd al-muhmal wa-tamyīz al-mushkil* (Ṭ. 1). Dār ʿĀlam al-Fawā'id.

Ibn Abī Ḥātim, ʿA. M. (1371). *Al-jarḥ wa-al-taʿdīl* (Ṭ. 1). Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʿArabī.

Ibn Ḥibbān, M. Ḥ. (1393). *Al-thiqāt* (Ṭ. 1). Dā'irat al-Maʿārif al-ʿUthmānīyah, Ḥaydar ābād.

Ibn Ḥibbān, M. Ḥ. (1396). *Al-majrūḥīn min al-muḥaddithīn wa-al-ḍuʿafā' wa-al-matrūkīn* (Maḥmūd Ibrāhīm, taḥqīq ; Ṭ. 1). Dār al-Waʿy.

Ibn Ḥajar, U. ʿA. (1326). *Tahdhīb al-Tahdhīb* (Ṭ. 1). Maṭbaʿat Dā'irat al-Maʿārif al-niẓāmīyah.

Ibn Ḥajar, U. ʿA. (D. t). *Tabṣīr al-muntabih bi-taḥrīr al-Mushtabih* (Muḥammad al-Najjār, taḥqīq). al-Maktabah al-ʿIlmīyah.

Ibn Ḥajar, U. ʿA. (1390). *Lisān mīzān al-iʿtidāl* (Ṭ. 2). Mu'assasat al-Aʿlamī lil-Maṭbūʿāt.

Ibn Ḥajar, U. ʿA. (1406). *Taqrīb al-Tahdhīb* (Muḥammad ʿAwwāmah, taḥqīq ; Ṭ. 1). Dār al-Rashīd.

Ibn Ḥazm, ʿA. U. (D. t*). Al-Muḥallá wa-al-āthār*. Dār al-Fikr.

Alḥmwy, Y. ʿA. (1995). *Muʿjam al-buldān* (Ṭ. 2)., Dār Ṣādir.

Ibn Ḥamdawayh, M. ʿA. (2018) *Al-Mustadrak ʿalá al-ṣaḥīḥayn* (al-Farīq al-ʿIlmī li-Maktabat Dār al-Sunnah, taḥqīq ; Ṭ. 1). Dār al-Minhāj al-qawīm.

Abū Ḥayyān, M. Y. (1413). *Al-Baḥr al-muḥīṭ*(ʿĀdil ʿAbd al-Mawjūd, taḥqīq, ; Ṭ. 1). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Al-Khaṭīb al-Baghdādī, ʿA. A. (2003). *Al-Kifāyah fi maʿrifat uṣūl ʿilm al-riwāyah* (ibrāhy Muṣṭafá Āl bḥj al-Dimyāṭī, taḥqīq ; Ṭ. 1). Dār al-Hudá.

Aldrqṭny, M. Ṭ. (1428). Aṭrāf al-gharā'ib wa-al-afrād (Ṭ. 1). D. N.

Abū Dāwūd, S. U. (1394). *Risālat Abī Dāwūd ilá ahl Makkah wa-ghayrihim fi waṣf Sunanihi* (Muḥammad al-Ṣabbāgh, taḥqīq ; Ṭ. 2). Dār al-ʿArabīyah.

Abū Dāwūd, S. U. (1403). *Su'ālāt Abī ʿUbayd al'ājry Abā Dāwūd al-Sijistānī fi al-jarḥ wa-al-taʿdīl* (Muḥammad alʿumry, taḥqīq ; Ṭ. 1). ʿImādat al-Baḥth al-ʿIlmī bi-al-Jāmiʿah al-Islāmīyah.

Abū Dāwūd, S. U. (1418). *Su'ālāt Abī ʿUbayd al'ājry Abā Dāwūd Sulaymān ibn al-Ashʿath al-Sijistānī fi maʿrifat al-rijāl wa-jarḥihim wa-taʿdīlihim* (ʿbdālʿlym al-Bastawī, taḥqīq wa-dirāsat ; Ṭ. 1). Mu'assasat al-Rayyān.

Abū Dāwūd, S. U. (1420). *Sunan Abī Dāwūd* (Ṣāliḥ Āl al-Shaykh, ishrāf ; Ṭ. 1). Dār al-Salām.

Al-Dhahabī, (1988). *Almjr fi Asmā' rijāl Sunan Ibn Mājah* (Bāsim Fayṣal al-Jawābirah, taḥqīq ; Ṭ. 1). Dār al-Rāyah.

Al-Dhahabī, M. U. (1382). *Mīzān al-iʿtidāl fi Naqd al-rijāl* (ʿAlī al-Bajāwī, taḥqīq ; Ṭ. 1). Dār al-Maʿrifah.

Al-Dhahabī, M. U. (1387). *Dīwān al-ḍuʿafāʾ wa-al-matrūkīn wa-khalq min almjhwlyn wthqāt fihim Limīn* (Ḥammād al-Anṣārī, taḥqīq ; Ṭ. 2). Maktabat al-Nahḍah al-ḥadīthah.

Al-Dhahabī, M. U. (1405). *Siyar Aʿlām Siyar Aʿlām al-nubalāʾ* (Shuʿayb al-Arnāʾūṭ, ishrāf ; Ṭ. 3). Muʾassasat al-Risālah.

Al-Dhahabī, M. U. (1413). *Al-Kāshif fi maʿrifat min la-hu riwāyah fi al-Kutub al-sittah* (Ṭ. 1). Muʾassasat ʿulūm al-Qurʾān.

Al-Dhahabī, M. U. (1425). *Tadhhīb Tahdhīb al-kamāl fi Asmāʾ al-rijāl* (Ghunaym ʿAbbās, taḥqīq ; Ṭ. 1). al-Fārūq al-ḥadīthah.

Al-Dhahabī, M. U. (1426). *Man takallama fihi wa-huwa mawthūq aw Ṣāliḥ al-ḥadīth* (Allāh al-Ruḥaylī, taḥqīq ; Ṭ. 1). D. N.

Al-Dhahabī, M. U. (1994). *Al-Mughnī fi al-ḍuʿafāʾ* (Nūr al-Dīn ʿItr, taḥqīq). Idārat Iḥyāʾ al-Turāth.

Al-Dhahabī, M. U. (D. t). *Alʿibr fi khabar man ghabr* (Muḥammad al-Saʿīd, taḥqīq). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Al-Rabāṭ, Kh. 2009). *Al-Jāmiʿ li-ʿUlūm al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal* (Ṭ. 1). Dār al-Falāḥ lil-Baḥth al-ʿIlmī.

Abū zaraʿahu, U. ʿA. (D. t). *Tuḥfat al-taḥṣīl fi dhikr ruwāt al-Marāsīl* (ʿAbd Allāh Nawwārah, taḥqīq). Maktabat al-Rushd.

Al-Sakhāwī, M. ʿA. (1993). *Al-Tuḥfah al-laṭīfah fi Tārīkh al-Madīnah al-sharīfah* (Ṭ. 1). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Al-Sakhāwī, M. ʿA. (2003). *Fatḥ al-Mughīth bi-sharḥ Alfīyat al-ḥadīth lil-Iraqi* (ʿAlī Ḥusayn ʿAlī, taḥqīq ; Ṭ. 1). Maktabat al-Sunnah.

Ibn Saʿd, M. S. (1986). *Al-Ṭabaqāt al-*Kubrá (Iḥsān ʿAbbās, taḥqīq ; Ṭ. 1). Dār Ṣādir.

Al-Samʿānī, ʿA. M. (1382). *Al-ansāb* (ʿAbd-al-Raḥmān al-Muʿallimī, taḥqīq ; Ṭ. 1). Majlis Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUthmānīyah.

Al-Sayyid, J. M. (2004). *Ibn Qayyim al-Jawzīyah wa-juhūduhu fi khidmat al-Sunnah al-Nabawīyah wa-ʿulūmihā* [uṭrūḥat duktūrāh ghayr manshūrah]. al-Jāmiʿah al-Islāmīyah bi-al-Madīnah al-Munawwarah.

Ibn Shāhīn, ʿA. U. (1984). *Tārīkh Asmāʾ al-thiqāt* (Ṣubḥī al-Sāmarrāʾī, taḥqīq ; Ṭ. 1). al-Dār al-Salafīyah.

Ibn Shāhīn, ʿA. Ḥ. (1989). *Tārīkh Asmāʾ al-ḍuʿafāʾ wa-al-kadhdhābīn* (ʿAbd al-Raḥīm Muḥammad Aḥmad, taḥqīq ; Ṭ. 1) D. N.

Al-Ṭaḥāwī, U. M. (1415). *Sharḥ mushkil al-Āthār* (Shuʿayb al-Arnaʾūṭ, taḥqīq, Ṭ. 1). Muʾassasat al-Risālah.

Ibn ʿAbd al-Barr, Y. ʿA. (1985). *Alāstghnāʾ fi maʿrifat al-mashhūrīn min ḥamlat al-ʿIlm bi-al-*kuná (ʿAbd Allāh mrḥwl alswālmh, taḥqīq ; Ṭ. 1). Dār Ibn Taymīyah lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ.

Ibn ʿAbd al-Barr, Y. ʿA. (2000). *Alāstdhkār al-Jāmiʿ li-madhāhib fuqahāʾ al-amṣār* (Sālim Muḥammad ʿAṭā, Muḥammad ʿAlī Muʿawwaḍ, taḥqīq, Ṭ. 1). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Ibn ʿAdī, ʿA. ʿA. (1418). *Al-kāmil fi ḍuʿafāʾ al-rijāl* (ʿĀdil ʿAbd al-Mawjūd wa-ākharūn, taḥqīq ; Ṭ. 1). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah

Al-ʿIrāqī, ʿA. U. (D. t). *Tarḥ altthryb fī sharḥ al-Taqrīb – akmlh ibnihi* Aḥmad (Abū Zurʿah). Dār al-Fikr al-ʿArabī.

Al-ʿAynī, M. U. (2006). maghānī al-akhyār fī sharḥ asāmī rijāl maʿānī al-Āthār (Muḥammad Ḥasan Muḥammad, taḥqīq ; Ṭ. 1). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Al-Fasawī, Y. S. (1401). *Al-Maʿrifah wa-al-tārīkh* (Akram al-ʿUmarī, taḥqīq ; Ṭ. 2). Muʾassasat al-Risālah.

Al-Qāḍī ʿIyāḍ, ʿA. M. (2011) *Al-Tanbīhāt al-mustanbaṭah ʿalá al-Kutub al-Mudawwanah wa-al-*mukhtalaṭah (Muḥammad al-wathīq, taḥqīq ; Ṭ. 1). Dār Ibn Ḥazm.

Ibn al-Qaṭṭān, ʿA. M) 1997).). *Bayān al-wahm wa-al-īhām fī Kitāb al-aḥkām* (al-Ḥusayn Āyt Saʿīd, taḥqīq ; Ṭ. 1). Dār Ṭaybah.

Al-Qurṭubī, M. U. (2001). *Al-Jāmiʿ li-aḥkām al-Qurʾān.* Muʾassasat al-Risālah..

Ibn al-Qaysarānī, M. Ṭ. (1996). *Dhakhīrat al-ḥuffāẓ-min al-kāmil li-Ibn ʿAdī* (ʿAbd al-Raḥmān al-Furaywāʾī, taḥqīq ; Ṭ. 1). Dār al-Salaf.

Ibn Kathīr, I. ʿA. (1419). *Tafsīr al-Qurʾān al-ʿAẓīm* (Muḥammad Ḥusayn Shams, taḥqīq). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Ibn Kathīr, I. ʿA. (D. t). *Ikhtiṣār ʿulūm al-ḥadīth* (Aḥmad Muḥammad Shākir, taḥqīq ; Ṭ. 2). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Ibn almibrad, Y. Ḥ. (1432). *Dabṭ man ghabar fiman qyyadh Ibn Ḥajar* (Nūr al-Dīn Ṭālib, ishrāf ; Ṭ. 1) Dār al-Nawādir.

Ibn al-Mibrad, Y. Ḥ. (1992). *Baḥr al-dam* (rūḥīyah ʿAbd al-Raḥmān al-Suwayfī, taḥqīq ; Ṭ. 1) Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Al-Muḥammadī, ʿA. M. (2005). *Al-shādhdh wālmnkr wa-ziyādat al-thiqah-muwāzanah bayna al-mutaqaddimīn wa-al-muta'akhkhirīn* (Ṭ. 1). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Al-Mizzī, Y. ʿA. (1400). *Tahdhīb al-kamāl fī Asmā' al-rijāl* (Bashshār Maʿrūf, taḥqīq ; Ṭ. 1) Mu'assasat al-Risālah.

Muslim, M. Ḥ. (1988). *Almnfrdāt wālwḥdān* (ʿAbd al-Ghaffār Sulaymān al-Bindārī, al-Saʿīd ibn Basyūnī Zaghlūl, taḥqīq ; Ṭ. 1). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Al-Muʿallimī, ʿA. Y. (1986*). Al-Tankīl bi-mā fī Ta'nīb al-Kawtharī min al-abāṭīl* (Muḥammad Nāṣir al-Albānī, taḥqīq ; Ṭ. 2). al-Maktab al-Islāmī.

Ibn Muʿīn, Y. M. (1399). *Tārīkh Ibn Muʿīn riwāyah al-Dūrī* (Aḥmad Nūr Sayf, taḥqīq ; Ṭ. 1). Markaz al-Baḥth al-ʿIlmī wa-Iḥyā' al-Turāth al-Islāmī.

Mghlāṭy, ʿA. M. (1999). *sharḥ Sunan Ibn Mājah-al-lʿlām bsnth ʿalayhi al-Salām* (Kāmil ʿUwayḍah, taḥqīq ; Ṭ. 1). Maktabat Nizār Muṣṭafá al-Bāz.

Mghlāṭy, M. Q. (1422). *Ikmāl Tahdhīb al-kamāl fī Asmā' al-rijāl* (ʿĀdil ibn Muḥammad wa-ākharūn, taḥqīq ; Ṭ. 1). Dār al-Fārūq al-ḥadīthah.

Al-Maqdisī, ʿA. M. (1434). *Al-arbaʿīn fī Faḍl al-duʿā' wāldāʿyyn* (Ḥasan Muḥammad ʿbdhjy, dirāsah wa-taḥqīq).

Al-Maqdisī, M. U. (2007). *Tanqīḥ al-taḥqīq fī aḥādīth al-taʿlīq* (Sāmī ibn Muḥammad ibn Jād Allāh, ʿAbd al-ʿAzīz ibn Nāṣir alkhbāny, taḥqīq ; Ṭ. 1). Aḍwā' al-Salaf.

Ibn al-Mulaqqin, ʿA. ʿA. (1425). *Al-Badr al-munīr fī takhrīj al-aḥādīth wa-al-āthār al-wāqiʿah fī al-sharḥ al-kabīr* (Muṣṭafá Abū al-Ghayṭ, ʿAbd Allāh ibn Sulaymān, Yāsir ibn Kamāl, taḥqīq, Ṭ. 1). Dār al-Hijrah lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ.

Ibn al-Mundhir, M. I. (1985). *al-Awsaṭ fī al-sunan wa-al-ijmāʿ wa-al-ikhtilāf* (Ṣaghīr Aḥmad ibn Muḥammad Ḥanīf, taḥqīq ; Ṭ. 1). Dār Ṭaybah.

Al-Mundhirī, ʿA. ʿA. (2010). *Mukhtaṣar Sunan Abī Dāwūd* (Muḥammad Ṣubḥī ibn Ḥasan Ḥallāq, taḥqīq ; Ṭ. 1). Maktabat al-Maʿārif lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ.

al-Nisā'ī, U. Sh. (1396). al-ḍuʿafā' wa-al-matrūkūn (Maḥmūd Zāyid, taḥqīq ; Ṭ. 1). Dār al-Waʿy.

Ibn Nāṣir al-Dīn, M. ʿA.. (1993). *Tawḍīḥ al-Mushtabih fī ḍabṭ Asmā' al-ruwāh wa-ansābuhum wa-alqābihim wa-kunāhum* (Muḥammad Naʿīm alʿrqwsy, taḥqīq ; Ṭ. 1). Mu'assasat al-Risālah.

Al-Hulayyil, ʿA. ʿA. (2005). Mafhūm al-ḥadīth al-munkar fī Sunan al-Imām Abī Dāwūd, *Majallat Jāmiʿat al-Imām Muḥammad ibn Saʿūd al-Islāmīyah.* (50), 14-92.

Al-Haythamī, ʿA. U. (1994). *Majmaʿ al-zawā'id wa-manbaʿ al-Fawā'id* (Ḥusām al-Dīn al-Qudsī, taḥqīq ; Ṭ. 1). Maktabat al-Qudsī.